

## أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية

أ. د. هوام جمعة\* - حديدي آدم♦

### ملخص

في إطار سعيها المتواصل لتحقيق أهداف المحاسبة المالية، المتمثلة بشكل رئيسي في تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات مفيدة تساعدهم في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، فقد توجهت معظم الهيئات المهنية المشرعة للمعايير المحاسبية في معظم الدول، ومنها مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو مفهوم القيمة العادلة أساساً لقياس البنود المالية حيثما أمكن ذلك، في محاولة لمعالجة عيوب أساس التكلفة التاريخية. وقد أحدث هذا التوجه العديد من الآراء المؤيدة والمعارضة لهذا المفهوم، كما اعتبره بعضهم تغييراً محورياً في الفكر المحاسبي.

وكانت المحاسبة المالية، والقياس المحاسبي خصوصاً، تحت المجهر خلال فترة التغييرات الاقتصادية الجوهرية في العقدين الأخيرين. فمن هذه الأحداث: توحيد المعايير المحاسبية دولياً والفضائح المالية (قضية شركة إنرون مثلاً) والأزمات الاقتصادية المتلاحقة أو حتى تعقيدات العمليات المصرفية والثورات التقنية والمعلوماتية المختلفة. وهذا ما يطرح السؤال المنطقي، ماذا عن التمويل الإسلامي؟ وما الفرق الذي ستحدثه هذه الاعتبارات المحاسبية في صناعة الصيرفة الإسلامية؟ هل هناك دور جديد لقياس محاسبي من منظور إسلامي؟!

والحديث عن القياس المحاسبي كما أشرنا يستوجب النظر أولاً في أهداف المحاسبة المالية وتحديد متطلبات الإطار النظري في هذا الخصوص. ويأتي بعد ذلك النظر في خيارات القياس المتعددة ومدى ملاءمتها لبيئة الأعمال، ومن ثم تحديد الخيار الأنسب أو مجموعة

---

\* أستاذ التعليم العالي، جامعة باجي مختار عنابة الجزائر.

♦ أستاذ مساعد، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر.

الخيارات المناسبة للتطبيق. ويضيف المنظور الإسلامي أبعاداً جوهرية أخرى إلى المسألة، كمدى تحقيق وسائل القياس المحاسبية للمقاصد الشرعية إضافةً إلى قدرتها على تفادي المحظورات مع التمتع بحرية تطبيقية جيدة.

لذلك تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن إيجاد أرضية مشتركة بين معايير المحاسبة الدولية أو معايير الإبلاغ المالي، وكذا المعايير المحاسبية الإسلامية بصفة عامة، وإمكانية توجه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية نحو معايير محاسبة القيمة العادلة بصفة خاصة وإمكانية تطبيقها في المصارف الإسلامية من خلال عملية القياس والإفصاح والاعتراف، ومدى تحقيق وسائل القياس المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة للمقاصد الشرعية إضافةً إلى قدرتها على تفادي المحظورات، وأثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للمصارف الإسلامية.

**الكلمات الدالة:** القيمة العادلة، المصارف الإسلامية، جودة المعلومة المحاسبية،

## إمكانية التطبيق

### مقدمة

#### ١. تمهيد:

تعيش المصرفية الإسلامية، بوصفها محركاً طموحاً للاقتصاد الإسلامي، مرحلة نمو مميزة تشبعت بالوصفات الإعلامية والقياسات التوقعية والإثارة المتزايدة عالمياً. ولكن، تفتقد المصرفية الإسلامية اليوم إلى الدعم الفني في مجالات متعددة مثل ابتكار المنتجات وتنظيم الأسواق والبيئة القانونية والأنظمة الداعمة المتخصصة، كالمحاسبة مثلاً. لم توضع المحاسبة تحت الضوء بعد، وهي أداة فنية ذات حساسية عالية وأهمية كبيرة جداً تظهر خصوصاً في أوقات الأزمات، حين يوجه اللوم إليها في العادة.

ويتمركز القياس المحاسبي في عمق الفكرة المحاسبية، حتى أن المحاسبة المالية - ببساطة شديدة - هي مجرد وسيلة مُنظمة لقياس نتائج العمليات التجارية، وتتركز أهمية القياس المحاسبي في تأثيره المباشر على نتائج المعلومات المحاسبية التي تستخدم في صنع القرار. لذا، تعد طرق القياس وملاءمتها للواقع من أكثر المسائل المثيرة للجدل سواءً بين المهنيين أو الأكاديميين أو مستخدمي المعلومات المحاسبية.

والحديث عن القياس المحاسبي كما أشرنا يستوجب النظر أولاً في أهداف المحاسبة المالية وتحديد متطلبات الإطار النظري في هذا الخصوص. ويأتي بعد ذلك النظر في خيارات القياس المتعددة ومدى ملاءمتها لبيئة الأعمال ومن ثم تحديد الخيار الأنسب أو مجموعة الخيارات المناسبة للتطبيق. يضيف المنظور الإسلامي أبعاداً جوهرية أخرى إلى المسألة، كمدى تحقيق وسائل القياس المحاسبية للمقاصد الشرعية إضافةً إلى قدرتها على تفادي المحظورات مع التمتع بحرية تطبيقية جيدة.

وهناك وجهة نظر تقول إن إلزام تطبيق القيمة العادلة في تقييم جميع الأصول اعترافاً حقيقياً بالقصور الذي كان يعتري التقارير المالية في السنين السابقة التي كانت تعتمد على التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي. ومع ظهور المتقلبات في الأسعار أصبح هناك إجماع إبان رؤية الأزمات الاقتصادية الناشئة عنها، لا بد من التحول نحو طريقة قياس محاسبي أخرى تواجه النقص الذي اعتري التكلفة التاريخية التي لم تستطع مواجهة هذه الأزمات. وقد تكون التغيرات التي يمكن أن تطرأ على المعايير المحاسبية والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً فيما يخص التقييم بنموذج القيمة العادلة يفتح باباً لخلق فرص جديد لمقيمي المؤسسات في بداية جديدة للمحاسبة تختلف عن النمط الذي يسودها فيما يتعلق بانحسار العمل في حالات اندماج المؤسسات أو حالات الإفلاس أو أي مجال آخر ضمن قطاع الأعمال الذي يركز على تقييم أصول المؤسسات فيها على القيمة العادلة. ومن الرؤى الحديثة التي تنظر إلى تطبيق

هذه النظرية في القياس المحاسبي أمر يتطلب تحقيقه، وهو وجود عدة خصائص من اللازم توافرها حتى يتم تطبيق القيمة السوقية العادلة. وتظهر هذه الخصائص من خلال تعريف FASB الذي يركز على توافر مجموعة من الشروط. ومن الشروط أو الخصائص: توفر السوق الحرة، وأن يتم تحديد سعر البيع على أساس النقد أو النقد المعادل، وأن يؤخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان هذا الدفع سيتم حالياً أو عبارة عن القيمة الحالية للدفعات النقدية التي سيتم قبضها في المستقبل، وألا يقع الأطراف ذوو العلاقة بالصفقة تحت الإكراه، وأن يكون لدى الأطراف معرفة كافية ومعقولة نسبياً بكل الحقائق المرتبطة بالأصل.

وإن تهيئة الظروف لتطبيق القيمة العادلة من خلال توفر الشروط السابقة الذكر، لا تمثل مسألة من الصعب تحقيقها حتى يتم استخدام هذا المدخل في القياس المحاسبي، وقد تم شرح الآلية التي تقوم عليها في السابق. فجميع هذه الشروط يمكن أن تتوفر في أي سوق ولا تمثل عائقاً حقيقياً في الواقع العملي، وبالتالي فإن الحجج التي تدعو إلى صعوبة تطبيق نموذج القيمة العادلة ليس فيها شيء من الصحة.

## ٢. مشكلة الدراسة:

لقد كان لدخول المحاسبة في نهاية الستينات مرحلة المنهج التجريبي الذي يظهر من خلال استقرار الواقع وتطبيق المنهج الرياضي والإحصائي في اختبار ما تقدمه المحاسبة من معلومات وانعكاسات على أرض الواقع ودراسة رد الفعل التي يمكن أن يظهر أثرها على أسعار الأسهم، - كانت بدايتها على يد Ball and Brown (١٩٦٨) - دور كبيراً في انحراف مفهوم القيمة العادلة عن مضمونها، فقد أصبح ينظر إلى دراسة مفهوم القيمة العادلة من زاوية واحدة، يقتصر اختبارها من خلال استخدام بعض البيانات المالية للمؤسسات ضمن متغيرات مستقلة، ودراسة تأثيرها على متغير تابع أساسي - غالباً ما يكون سعر

السهم - وبدأ يقتصر اختبار القيمة العادلة على الأدوات المالية، التي أصلاً لم تكن تقيم بغير ذلك في السابق، إلا أن مطالبة المنظمات الدولية التي تهتم بتسويق معاييرها المحاسبية ألزم الواقع المالي بالاتجاه نحو هذا المنهج، بيد أنه ما زالت الآراء تلتقي في أنها تعكس مقياساً أكثر موثوقية في تمثيلها للمعاملات التي تتم في المؤسسات، لأنها تمثل الخلاصة التي تظهر فيها الموضوعية. ذلك أن السوق التتيفرض القيم المالية ليست خاضعة لأي معيار ذاتي أو تحيز شخصي، ولا تعترتها مشاكل القياس المحاسبي، كما أن هذا الأمر قد ظهر في العديد من الدراسات الميدانية.

ومع الاعتراف بالجهود المميزة الملحوظة لأكاديميين ومجتهدين ومؤسسات دولية معروفة (كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية)، فإنه ما قُدم حتى الآن لم ينقل المحاسبة المالية من منظور إسلامي بصفة عامة والقياس المحاسبي بصفة خاصة إلى ما يجب أن تكون عليه، والمتوقع أن تكون المحاسبة المالية أداة داعمة لهذه الصناعة وإطار منظم قادر فنياً على تقديم المعلومة الملائمة والموثوق بها لصانع القرار. بل إنه حتى الجدل والطرح بين المختصين في البلدان التي تمارس الصيرفة الإسلامية لم يصل بعد إلى المستوى الذي يستحقه.

واستخدام "معدل الفائدة" بصفته معامل خصم في تطبيقات تحديد قيمة الأصل المستقبلية مثلاً، يشكل تحدياً كبيراً في القياس المحاسبي من المنظور الإسلامي. وهنا يقع عامل الربط بين القياس المحاسبي - بصفته تطبيقاً فنياً مقنناً - والمصرفية الإسلامية (بصفتها صناعة جديدة متطورة). وبالتأكيد يقع الجزء الأكبر من العمل على عاتق المتخصصين والمؤسسات التي تتبنى هذه الصناعة وتدعمها وتستفيد منها. وقبل محاولة الإجابة على الأسئلة التي قد تظهر هنا، يجب أولاً التعرف على أهداف مستخدمي التقارير المالية للمؤسسات المصرفية الإسلامية وإعادة اكتشاف أهداف المحاسبة المالية، وبالتالي تصور نماذج القياس الملائمة لها.

لقد كانت المحاسبة المالية، والقياس المحاسبي خصوصاً، تحت المجهر خلال فترة التغييرات الاقتصادية الجوهرية في العقدين الأخيرين. ومن هذه الأحداث توحيد المعايير المحاسبية دولياً والفضائح المالية (قضية شركة إنرون مثلاً) والأزمات الاقتصادية المتلاحقة أو حتى تعقيدات العمليات المصرفية والثورات التقنية والمعلوماتية المختلفة. وهذا ما يطرح السؤال الجوهرى والمنطقي: ماذا عن التمويل الإسلامي؟ وما مدى إمكانية تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية؟ وما الفرق الذي ستحدثه محاسبة القيمة العادلة في صناعة الصيرفة الإسلامية وعلى جودة المعلومات المحاسبية؟ وهل هناك دور جديد لقياس محاسبي وفق القيمة العادلة من منظور إسلامي؟؟

٣. أهمية الدراسة:

لقد أحدث توجه العديد من هيئات البورصة العالمية والمجالس والجامع والجهات المسؤولة عن التشريعات المحاسبية في عدد كبير من الدول (كالولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا بالإضافة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية والدول التي اعتمدت هذه المعايير) نحو محاسبة القيمة العادلة إثارة اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين وظهور العديد من الدراسات والمقالات التي تؤيد أو تعارض هذا التوجه جزئياً أو كلياً.

ويساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية، كما أنها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للمنظمات الأخرى وبين القوائم المالية للمنظمة نفسها لفترات زمنية متعددة.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في بيان مدى إمكانية توجه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية نحو معايير محاسبة القيمة العادلة بصفة خاصة وإمكانية تطبيقها في المصارف الإسلامية من خلال عملية القياس والإفصاح والاعتراف، ومدى تحقيق وسائل القياس المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة للمقاصد الشرعية إضافةً إلى قدرتها

على تفادي المحظورات كما ذكرنا سابقاً، وأثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للمصارف الإسلامية.

#### ٤. أهداف الدراسة:

- تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:
- تسليط الضوء على مفهوم القيمة العادلة والمحددات ومزايا تطبيقها في المحاسبة المالية.
- أسس محاسبة المصارف الإسلامية وطبيعتها.
- إبراز أهمية قواعد ومتطلبات الإفصاح والقياس المحاسبي بالقيمة العادلة.
- أمكانية توجه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية.
- دور معايير القيمة العادلة في تعزيز ملاءمة القوائم المالية والمساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة للمستثمرين في المصارف الإسلامية.
- أثر تطبيق نموذج القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

#### ٥. هيكل الدراسة:

سنحاول إن شاء الله بقدر الإمكان الإجابة عن الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف هذه الدراسة من خلال تقسيم هذه الأخيرة إلى أربعة محاور رئيسية، حيث جاء المحور الأول لدراسة توجه الفكر المحاسبي نحو مفهوم القيمة العادلة، انطلاقاً من مفهوم القيمة العادلة في الفكر المحاسبي والمبررات الرئيسة لظهورها وكيفية قياس القيمة العادلة، وصولاً إلى أهم متطلبات محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، في حين يتناول المحور الثاني محاسبة المصارف الإسلامية، أما المحور الثالث فيتناول تطبيق محاسبة القيمة العادلة بصفته

أساساً للقياس والإفصاح في المصارف الإسلامية، كما يتناول متطلبات القياس والإفصاح وفق منهج القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها في المصارف الإسلامية، وكذا تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في المصارف الإسلامية. أما المحور الرابع والأخير فيعرض مجموعة من النتائج والتوصيات التي خلص إليها الباحثان من خلال هذه الدراسة المتواضعة.

### المحور الأول: توجه الفكر المحاسبي نحو مفهوم القيمة العادلة

أولاً: مفهوم القيمة العادلة في الفكر المحاسبي والمبررات الرئيسة لظهورها.

١. المبررات الرئيسة لظهور القيمة العادلة: يمكن استنباط المبررات الرئيسة التي تدافع عن قيام القيمة العادلة في القياس المحاسبي من المنطلق التي تهدف إليه التقارير المحاسبية التي تسعى إلى تزويد مستخدميها بمعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات. وهذا يمثل الهدف الأولى للمحاسبة، إذ يقول Sterling<sup>1</sup> أن الفائدة -الملائمة - في المعلومات تظهر من خلال الأحداث أو الصفات التي تقوم المحاسبة بقياسها من خلال التعرف على خصائص الشيء المقاس. إلا أن تزويد المستخدم بالمعلومات التي يريدها بما يتوافق مع رغباته هو أمر بعيد عن الموضوعية.

إن تقديم المعلومات لا بد وأن يصور الواقع القائم فعلاً، وليس في ظل خلق تصور عن الواقع وتكيف المعلومات بما يتلاءم معه، إن ربط تقديم المعلومات بالأهداف والأحداث أو ببعض مستخدميها يحد استقلالية المحاسبة، وتصبح مخرجاتها قابلة للتحريف والتشويه طالما يمكن أن تتغير بتغير غايات مستخدمي المعلومات. إلا أن

<sup>1</sup> Sterling Robert R, "Relevant Financial Reporting in an Age of Price Changes ", The Journal of Accountancy, 1975, Vol 139, Issue2, pp 42-43.



وجهة نظر Sterling - التي تتعلق بربط تقديم المعلومات بالأهداف أو الأحداث أو ببعض المستخدمين - تختلف عن هذا المنظور. يقول Sterling<sup>١</sup>: في مخالفة لوجهة النظر السابقة بأنه هناك عدة أسباب تجعل عملية إعداد المعلومات بشكل يتوافق مع رغبات متخذي القرارات أمراً بعيداً عن الموضوعية، وهذه الأسباب هي:

أ. إذا قمنا بهذا العمل - أي توافق المعلومات مع الرغبات - فإن متخذ القرار سيكون لديه الخيار باستخدام المعلومات المحاسبية أو عدم استخدامها، أو اتخاذ القرار حتى في غياب هذه المعلومات، وبالتالي لم يعد للمحاسبة أي حضور في خدمتها للغايات التي ظهرت من أجلها.

ب. إن متخذي القرار متنوعون بشكل كبير، ويتخذون قراراتهم على أسس متعددة وكثيرة، قد تبتعد في كثير من الأحيان عن العقلانية، وفي ظل هذا التعدد فمن المستحيل اقتصادياً تزويد كل المعلومات لكل القرارات المراد اتخاذها.

ج. إن تقديم معلومات تحاول أن تقدم تصوراً عن المستقبل الذي يرغب متخذو القرارات بمعرفته هو أمر لا يمكن الوثوق به، حتى وإن كانوا مستخدمي هذه المعلومات.

ومن أجل تحقيق غاية المحاسبة دون النظر إلى غايات المستخدمين، يرى Sterling<sup>٢</sup>: بأنه لا بد وأن تكون المعلومات المقدمة لهم في مجال القرارات التي يمكن أن يتخذوها، منها

<sup>١</sup> Sterling Robert R, "Decision Oriented Financial Accounting", Accounting and Business Research, 1972, pp 198-200.

<sup>٢</sup> Ibid, p 200.

البدائل الاستثمارية في السوق والتفضيلات الشخصية وتفسيرات الأسعار القائمة في السوق والمتعلقة بقرارات المقترضين والمستثمرين، وهذه القرارات في مجملها تعتمد على بعض المسائل هي:

- أ. النقد المتوفر حالياً للاستثمار في المشروع المرتقب.
- ب. مقدار النقد المراد توفره لاستثماره في المشروع المرتقب.
- ج. نسبة الخطر التي تمكّن متخذ القرار من المقارنة بين التفضيلات.
- د. إن الأسعار يتم تفسيرها في ظل معدلات المخاطرة في السوق.

وهذه الأسباب تتطلب جميعها معرفة الأموال التي يمكن أن تتوفر حالياً، وهذا يعتمد على كل من أسعار البيع الحالية للأصول المملوكة والقدرة على الاقتراض والقدرة على زيادة رأس المال، وباختلاف هذه القرارات والظروف التي يمكن أن تساعد متخذي القرارات على التنبؤ بها، فإن القيمة السوقية العادلة - أو سعر البيع الحالي- تستطيع أن توفر كل هذه المعلومات، وتصبح المعلومات المقدمة من خلالها مفيدة وملائمة للجميع بغض النظر عن تكييف هذه المعلومات للغايات السابقة. لذلك فإن Sterling يرى أن بنود الميزانية لا بد وأن تظهر بهذه القيم لكي تحقق المحاسبة الفائدة للجميع دون التحيز لأي طرف من الأطراف.

٢. مفهوم القيمة العادلة في الفكر المحاسبي: يعرف بعضهم القيمة السوقية العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع أصل ما عند وجود رغبة وقدرة مالية بين مشتر وبائع وذلك في ظل عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية.

كما يعرفها بعضهم الآخر بأنها السعر الذي يتم من خلاله تحويل أصل ما من بائع راغب في البيع ومشتري راغب في الشراء، وكلاهما لديه القدرة على الوصول إلى جميع الحقائق ذات الصلة ويعمل بحرية واستقلال.

كما أن أشهر تعريف للقيمة السوقية العادلة هو ذلك التعريف الذي وضعته مصلحة الإيرادات الأمريكية في مارس ١٩٥٩، يعرفها بأنها (السعر الذي يجعل الملكية تتبدل بين مشتري راغب في الشراء وبائع راغب في البيع حينما لا يكون الأول مكرهاً على الشراء ولا يكون الثاني مكرهاً على البيع، وأن يكون لدى كلا الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية).

كما عرفتها لجنة معايير التقييم الدولية (IVSC) في المعيار الثالث الخاص بتقييم الأصول لأغراض إعداد القوائم المالية والحسابات المرتبطة بها كما يلي: "هي مبلغ تقديري يكمن في مقابلة تبادل أصل في تاريخ التقييم بين مشتري وبائع راغبين في عقد صفقة، وفي ظل سوق محايد بحيث يتوفر لكل منهما المعلومات الكافية وله مطلق الحرية وبدون وجود إكراه على إتمام الصفقة"<sup>١</sup>.

**وتعرف القيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية بأنها: "المبلغ الذي يمكن**

أن يتبادل بها أصل ما بين مشتري وبائع يتوافر لدى كل منهما الدراية والرغبة في إتمام الصفقة، وتتم الصفقة في إطار متوازن، وتعرف الصفقة المتوازنة في هذا الإطار بأنها صفقة تتم بين أطراف غير ذوي علاقة أو تبعية، وتتم بين مشتري راغب وبائع راغب، وكلاهما يعمل للحصول على أكبر منفعة لنفسه، ويبنى التسعير في مثل هذه الصفقات على أسس القيم السوقية العادلة، وذلك لأن التفاوض يتم على أفضل الشروط وفي ظل ظروف طبيعية".

<sup>١</sup> طارق عبد العال حماد، "المدخل الحديث في المحاسبة" محاسبة القيمة العادلة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص،

وحددت لجنة معايير المحاسبة الدولية التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين مفهوم القيمة العادلة في العديد من معايير المحاسبة التي أصدرتها ( IAS No. 30, IAS No. 32. IAS ) المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به، أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت<sup>١</sup>. ويعرف القاموس الخاص ببيان المفاهيم رقم (٧) لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي القيمة العادلة لأصل ما أو التزام ما بهذه الطريقة: "هي المبلغ الذي يمكن به شراء أو (تحميل) أصل ما (أو التزام) أو بيعه (أو تسويته) في صفقة حالية بين الطرفين راغبين في إتمام الصفقة أي بخلاف البيع الجبري أو التصفية". وهذا التعريف بسيط ومناسب بشكل معقول، فالقيمة العادلة هي سعر يوافق عليه طرفان في صفقة تبادل، وهذا سهل بدرجة كافية عند وجود أسواق مستقرة، ولكن ما الموقف عندما لا توجد أطراف مستعدة لشراء أصول المؤسسة أو يتحملون التزاماتها؟ وكيف يمكن لمحاسب أن يقوم بتقييم معقول للقيمة العادلة؟ ويتضح من التعاريف السابقة أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على نقطتين أساسيتين، وهما:<sup>٢</sup>

#### النقطة الأولى: الأطراف الداخلة في الصفقة، ويفترض توافر ما يلي:

١. أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة: فأحد الجوانب الهامة للطريقة التي تفسر بها القوائم المالية هي أن الصفقات والعمليات عادة ما تتم على أساس متوازن، بمعنى أن الصفقة تمت بين طرفين مستقلين، وكلاهما يسعى للتفاوض على أحسن شروط يمكن الحصول عليها.

<sup>١</sup> المرجع نفسه، ص ١٢.

<sup>٢</sup> المرجع نفسه، ص، ١٣-١٤، بتصرف.

٢. أن تتم الصفقة بين أطراف راغبة في عقد الصفقة ومطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة، ولا توجد معلومات هامة لدى طرف دون الآخر، وهو الأمر الذي يطلق عليه عدم تماثل المعلومات.

**النقطة الثانية: الظروف التي تتم فيها الصفقة:** حيث يشترط أن تكون هذه الظروف طبيعية (عادية)، فالصفقات التي تتم مثلاً في ظل ظروف التصفية لا تعبر عن القيمة العادلة، لأن البائع يكون مجبراً على البيع، وكلما زاد ضغط الوقت للعثور على مشتر زاد التحريف عن القيمة العادلة.

**ثانياً: كيفية قياس القيمة العادلة.**

في ظل الأسواق المتغيرة والمتقلبة فإن مقياس القيمة العادلة تزودنا بكثير من الشفافية، وذلك مقارنة بمقاييس التكلفة التاريخية. وبالإضافة إلى ملاءمة القيمة العادلة للقياس في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة والمتقلبة فإن الاعتمادية تكون مهمة أيضاً قبل الملاءمة لأن المعلومات الملائمة التي تتسم بعدم الاعتمادية تصبح بلا فائدة لأي مستخدم أما عن كيفية قياس القيمة العادلة، فقد بين مجلس معايير المحاسبة المالية أنه يمكن قياس القيمة العادلة كما يلي:<sup>١</sup>

١. القيمة السوقية للأراضي والمباني التي عادة ما يتم تحديدها من قبل مقيمين مؤهلين مهنيًا للقيام بهذه المهمة.
٢. القيمة الاستبدالية بعد الاهتلاك: عندما لا يكون هناك دليلاً على القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة لهذه الأصول لأنها نادراً ما تباع.

<sup>١</sup> رضا إبراهيم صالح، " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية"، مجلة "كلية التجارة للبحوث العلمية"، جامعة الإسكندرية، العدد رقم ٢ المجلد رقم ٤٦، ٢٠٠٩، ص ٢٤ - ٣١ بتصرف.

كما بين المعيار المحاسبي الدولي ٢٢ بخصوص ضم أو اندماج الأعمال في الفقرة ٣٩ مجموعة من الأسس والمقاييس الممكن استخدامها للتعبير عن القيمة العادلة للأصول والالتزامات القابلة للتحديد عند التملك أو دمج الأعمال، وهي على النحو التالي:

- تقييم الأوراق المالية المتداولة بالقيم السوقية الجارية.
- تقييم الأوراق المالية غير المتداولة بالقيم المقدرة التي تأخذ بالاعتبار خصائصها، مثل نسبة سعر السهم إلى ربح السهم وعائد الأسهم ومعدلات النمو المتوقعة للأوراق المالية المماثلة لمؤسسات ذات خصائص متشابهة.

- تقييم الذمم المدينة بالقيم الحالية للمبالغ التي سيتم قبضها محسوبة باستخدام معدلات الفائدة الجارية المناسبة، ناقصا منها مخصصات الديون غير القابلة للتحصيل وتكاليف التحصيل، عند الضرورة، إلا أن عملية الخصم غير مطلوبة للذمم المدينة قصيرة الأجل عندما يكون الفرق بين قيمتها الاسمية ومبلغها المخصوم غير مادي.

#### ➤ المخزون:

- تقييم البضاعة تامة الصنع والسلع التجارية بسعر البيع ناقصا مجموع: تكاليف البيع وهامش ربح معقول بدل جهود التملك في البيع بناء على ربح البضائع تامة الصنع المشابهة.
- تقييم البضاعة تحت التصنيع بسعر البيع للبضاعة الجاهزة ناقصا مجموع: تكاليف الإتمام، تكاليف البيع، هامش ربح معقول بدل جهود الإتمام والبيع بناء على ربح البضائع تامة الصنع المشابهة،
- تقييم المواد الخام بتكاليف الاستبدال الجارية.
- تقييم الأراضي والمباني بمقدار قيمتها السوقية.

➤ تقيّم المصانع والمعدات بالقيمة السوقية المحددة عادة بالتقييم، وعندما لا يكون هنالك إثبات للقيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة للمصانع والمعدات أو بسبب أن هذه البنود نادرا ما تباع، إلا باعتبارها جزءاً من أعمال مستمرة، فإنها تقيم بتكلفة الاستبدال بعد طرح الاهتلاك،

➤ تقيّم الموجودات غير الملموسة بمقدار القيم العادلة المحددة:

▪ بالرجوع إلى السوق النشطة.

▪ إذا لم يوجد هناك سوق نشطة تقيّم الموجودات غير الملموسة على أساس يعكس المبلغ الذي كان المشروع سيدفعه عن الأصل في عملية تجارية بحتة بين أطراف مطلعة وراغبة بناء على أفضل المعلومات المتوفرة.

➤ يقيم صافي الأصول أو التزامات منافع الموظفين لخطط المنافع المحددة بمقدار القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة ناقصا القيمة العادلة لأصول أي خطة، على أن يتم الاعتراف بالأصل فقط إلى الحد الذي يحتمل فيه توفره للمشروع في صورة استردادات من الخطة أو تخفيض في المساهمات المستقبلية.

➤ الأصول والالتزامات الضريبية: تقيّم بمبلغ المنفعة الضريبية الناشئة عن الخسائر الضريبية أو الضرائب المستحقة بخصوص صافي الربح أو الخسارة، التي تحدد من وجهة نظر المنشأة المندمجة أو المجموعة الناتجة عن التملك، ويتم تحديد الأصل أو الالتزام الضريبي بعد الأخذ في الاعتبار التأثير الضريبي لإعادة بيان الأصول والالتزامات المحددة بقيمتها العادلة ولا يتم خصمها، وتتضمن الأصول الضريبية أي أصل

ضريبي مؤجل للمتملك لم يكن معترفاً به قبل الضم، إلا أنه ونتيجة للضم أصبح يحقق الآن معيار الاعتراف حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر (ضرائب الدخل).

➤ الذمم الدائنة وأوراق الدفع، والديون الطويلة الأجل، والالتزامات، والمستحقات والمطالبات الأخرى تقيّم بالقيم الحالية للمبالغ التي ستدفع لمواجهة الالتزام محسوباً على أساس معدل الفائدة الجاري المناسب، إلا أن عملية الخصم غير مطلوبة للالتزامات قصيرة الأجل عندما يكون الفرق بين المبلغ الاسمي للالتزام والمبلغ المحصوم ليس مهماً نسبياً.

➤ العقود المثقلة بالالتزامات والمطلوبات الأخرى القابلة للتحديد للمنشأة المملوكة بمقدار القيم الحالية للمبالغ التي سيتم إنفاقها لمواجهة الالتزام المحدد بأسعار الفائدة الحالية المناسبة.

وتجدر الإشارة إلى أن السوق النشطة هي التي تتوفر فيه الشروط التالية:

- البنود التي تتم المتاجرة بها داخل السوق متجانسة.
- يتوفر فيه أطراف راغبة بالشراء والبيع.
- الأسعار متوفرة للجمهور.

كما بين معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢): "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض"

بعض أسس قياس القيمة العادلة على النحو التالي:

١. إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشطة وذات سيولة، فإن سعر

السوق المعروف للأداة هو أفضل دليل على القيمة العادلة، حيث إن

سعر السوق المناسب هو:

- **سعر العرض الحالي:** الأصل محتفظ به أو التزم سيتم إصداره.



▪ **السعر المعروض (سعر الطلب):** لأصل سيتم امتلاكه أو التزام محتفظ به،

▪ **سعر آخر عملية:** في حالة عدم توفر معلومات عن الأسعار الحالية، بشرط عدم حدوث تغير كبير في الظروف الاقتصادية بين تاريخ آخر عملية وتاريخ تقديم التقرير (تاريخ التقييم).

▪ **أسعار السوق الوسطية:** إذا كان لدى المشروع مراكز الأصول والتزامات متقابلة.

٢. إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق غير نشطة أو غير منظمة بشكل جيد (كـبعض الأسواق الموازية)، أو كان حجم التداول قليل نسبة إلى عدد الوحدات من الأداة المالية المراد تقييمها، أو في حالة عدم وجود سعر سوق معروض، فيمكن اللجوء إلى وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة بمؤشرات كافية، واهم هذه الوسائل:

▪ **القيمة السوقية الجارية** لأداة مالية مشابهة جوهريا للأداة المراد تقييمها.

▪ **تحليل خصم التدفقات النقدية** باستخدام سعر خصم مساو لمعدل الفائدة السائدة في السوق لأدوات مالية لها - بشكل جوهري- الشروط والخصائص نفسها (كملاءة المدين، والفترة المتبقية للاستحقاق والعملة التي سيتم الدفع بها).

▪ **استخدام نماذج تسعير الخيارات.**

٣. إذا كانت الأداة غير متداولة في سوق مالية منظمة، فإنه يفضل عدم تحديد مبلغ معين لقياس القيمة العادلة، وإنما تحديد مدى معين يعتقد وبشكل معقول أن تقع القيمة العادلة ضمنه.

٤. عند عدم القدرة على تحديد قيمة موثوقية كافية لأي سبب، فإنه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات حول الخصائص الأساسية للأداة المالية المراد تقييمها، بما في ذلك الشروط والأحكام ذات الأهمية التي قد تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التيقن منها، وذلك لمساعدتهم على عمل تقديراتهم الخاصة لتحديد القيمة العادلة.

وفي جميع الحالات أعلاه، يجب أن تؤخذ التكاليف التي سيتم تكبدها عند مبادلة الأداة المالية أو تسويتها بعين الاعتبار، مثل الضرائب والرسوم والأتعاب والعمولات المدفوعة للوكلاء والمستشارين والسماسرة، بالإضافة إلى الرسوم المرفوضة من قبل الوكالات المنظمة أو البورصات (مع مراعاة مادية هذه التكاليف دائما). وكذلك تضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨): "الموجودات غير الملموسة" تحديدا لأسس الوصول إلى القيمة العادلة في إظهار هذه الأصول عند الاعتراف المبدئي، على النحو التالي:

١. الأسعار المدرجة في السوق النشطة هي أفضل مقياس للقيمة العادلة، وعادة ما يكون هذا السعر هو العرض الحالي.

٢. قد يوفر سعر أحدث عملية مماثلة أساسا يمكن بناء القيمة العادلة عليه، بشرط عدم حدوث تغير هام في الظروف الاقتصادية بين تاريخ العملية وتاريخ تقييم الأصل.

٣. القيم الممكنة احتسابها من خلال استخدام أساليب القياس التي طورتها مشاريع معينة تشارك بانتظام في شراء الموجودات غير الملموسة وبيعها. وتشمل هذه الأساليب حيث يكون ذلك مناسبا تطبيق عناصر متعددة تعكس تأثير مؤشرات معينة مستقبلية مقدرة من الأصل.

أما عند القياس اللاحق للاعتراف المبدئي لهذه الأصول غير الملموسة، فإن تحديد القيمة العادلة عند استخدام أسلوب إعادة التقييم لا يتم إلا بموجب السعر السوقي في سوق نشطة، فإن لم يعد ممكنا تحديد القيمة السوقية في فترات لاحقة، فتكون القيمة العادلة هي

سعر السوق المحدد في آخر عملية إعادة تقييم، مطروحا منه أي إطفاء متراكم أو خسائر لانخفاض القيمة لاحقة لتاريخ إعادة التقييم المعتمدة.

كما بين المعيار رقم (٣٩) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" عدة مقاييس للقيمة العادلة، على النحو التالي:

١. الأسعار الدارجة في سوق نشطة للأداة المالية، وهي أفضل مقياس للقيمة العادلة.
٢. أداة الدين (Debt Instrument) يتم التصويت عليها (Rated) من قبل وكالة تصنيف مستقلة، وهذه الأداة تدفقات نقدية يمكن تقديرها بشكل معقول.
٣. الأداة المالية التي لها نموذج تقييم مناسب وتعتمد مدخلات هذا النموذج على بيانات من الأسواق النشطة (Active Market).

وقد أوضح المعيار نفسه بعض المحددات عند الوصول للقيمة العادلة، أهمها:

١. يعتمد مفهوم القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية على فرض الاستمرارية للمؤسسة، وبخلاف ذلك يجب أخذ ظروف المنشأة الحالية عند تقدير القيمة العادلة.
  ٢. يؤخذ سعر الشراء الحالي للأصول المكتناة أو الالتزامات القائمة، والسعر الوسطي عند مقابلة مراكز أو وضعيات الأصول والالتزامات.
- كما وضع المعيار طرقا بديلة لقياس القيمة العادلة في غير الحالات المعتمدة التي ذكرها، وهذه الطرق هي:

١. إذا لم تكن السوق نشطة فيمكن تعديل القيمة الدارجة في السوق بشكل يحقق تقديرا أفضل.
٢. إذا كانت السوق نشطة ولكن حجم التداول للأصل أو الالتزام المالي - المراد تقدير قيمته العادلة - قليل جدا نسبة إلى حجم هذه الأدوات

المالية، فيمكن اعتماد تقدير صناع السوق لهذه الأداة للحجم الموجود فعلا.

٣. يمكن اللجوء إلى أساليب بديلة أخرى مثل:

- القيمة السوقية للأدوات المشابهة بشكل جوهري.
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة.
- نماذج تسعير الخيارات.

٤. إذا لم يكن هناك سعر في السوق لأداة مالية بكاملها ولكن هناك أسواقا لأجزائها المكونة لها، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة بناء على أسعار السوق ذات علاقة.

٥. التقييم من الطرف الخارجي.

ويضمن المعيار (٤٠): "الممتلكات الاستثمارية" أسس تحديد القيمة العادلة لهذه الممتلكات على النحو التالي: يعتبر السعر السوقي أفضل محدد للقيمة العادلة، ويعبر السعر السوقي هنا عن السعر الأكثر احتمالا والممكن الحصول عليه على نحو معقول من السوق، يمثل أفضل سعر قد يحصل عليه في ظل ظروف السوق العادية دون أي تضخم أو تخفيض في ظل ظروف خاصة.

١. إذا لم يوجد سوق نشيط لممتلكات مشابهة في الموقع والحالة والشروط التعاقدية أفضل دليل للقيمة العادلة.

٢. في حالة عدم توفر أسعار جارية في السوق، فيمكن تقدير القيمة العادلة من خلال الحصول على معلومات مختلفة، تتضمن:

- الأسعار الجارية في سوق نشط لممتلكات مختلفة من حيث الطبيعة والموقع، بحيث تعدل هذه الأسعار لتعكس الفروقات الناتجة عن اختلافات بين الأصل المراد تقديره وهذه الممتلكات.

▪ الأسعار الأخيرة في السوق أقل نشاطا مع تعديل هذه الأسعار لتعكس التغيرات في الأحوال الاقتصادية بين تاريخ هذه الأسعار وتاريخ التقييم الحالي.

▪ خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بموجب عقود إيجار قائمة حاليا وبالرجوع لبيانات خارجية كإيجار الممتلكات المماثلة في المنطقة نفسها.

فإذا أدت القيم المستخرجة من هذه المصادر إلى قيم عادلة مختلفة ماديا، يجب دراسة أسباب الاختلاف للوصول إلى قيم عادلة أكثر موثوقية.

وأخيرا فقد تضمن المعيار رقم (٤١): "الزراعة أسس تحديد القيمة العادلة للأصل البيولوجي والمحاصيل الزراعية، القيمة العادلة على النحو التالي:

يعتد بالسعر المعروض في السوق النشطة، ويؤخذ السعر المعروض في السوق المتوقع استخدامه.

١. إذا لم يتوجد سوق نشطة يستخدم واحد أو أكثر من الأساليب التالية، مع مراعاة مراجعة فروقات القيم المستخرجة بين هذه الأساليب للخروج بقيمة عادلة أكثر موثوقية:

▪ سعر آخر معاملة في السوق، بشرط عدم وجود تغير كبير في الظروف الاقتصادية منذ تاريخ ذلك السعر إلى وقت التقييم الحالي.

▪ أسعار السوق للموجودات المماثلة مع تعديل هذه الأسعار وفقا للاختلافات بين الموجودات المراد تقييمها وتلك الموجودات المماثلة.

▪ تطبيق مقاييس خاصة بالبند المراد تقييمه، مثل سعر محصول مساحة محددة للمحاصيل الزراعية والوزن بالكيلو غرام القائم للمواشي... الخ.

٢. خصم صافي التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بالأصل المراد تقييمه

وفي حالة ارتباط الموجودات البيولوجية بالأرض وعدم وجود قيمة محددة لها بشكل مستقل، بحيث إن وجوده يزيد من القيمة العادلة للأرض وما عليها مجتمعة، فيمكن تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات البيولوجية بالفرق بين القيمة العادلة للأرض وهذه الموجودات مجتمعة والقيمة العادلة للأرض البكر وحدها.

### ثالثاً: متطلبات محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي.

إن توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو استخدام متزايد لمفهوم القيمة العادلة، وعملية قياس الأصول والالتزامات بقيمتها العادلة هو محور البحث والاهتمام حالياً ولاسيما في البلدان التي تبنت معايير المحاسبة الدولية مؤخراً، وقد تضمن العديد من معايير المحاسبة الدولية الصادرة حتى الآن ( وعددها ٤١ معياراً) مفهوم القيمة العادلة بشكل أو بآخر، ويمكن تقسيم البنود التي أشارت إلى هذا المفهوم إلى الأقسام التالية:

١. متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة.

٢. قواعد الإفصاح عن القيمة العادلة.

٣. متطلبات الإفصاح عن معلومات تساعد في تقدير القيمة العادلة.

وتهدف هذه المتطلبات إلى مواكبة تطور حاجات مستخدمي البيانات المالية، في ظل التطور الصناعي والتكنولوجي، وظهور الشركات العملاقة، وانفتاح الأسواق العالمية وحرية حركة رؤوس الأموال عبر العالم، مما ترتب عليه طلب متزايد على المعلومات وخاصة المالية منها لاتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة.

ولقد بينت بعض الدراسات أن القيمة العادلة تعتبر مفيدة إذا كان لها قوة تقديرية لقيمة الأسهم السوقية للمؤسسة، وحتى يتحقق ذلك لا بد أن تقدم هذه القيمة المحاسبية معلومات ملائمة للمستثمرين لتقييم المؤسسة، وأن تكون هذه القيمة مقاسة بشكل موثوق.

وبالتالي فإن المؤسسة يجب أن تتبنى باستمرار تقييم نشاطها وعملياتها في ضوء تحركات أسعار السوق للموارد، سواء أكانت مدخلات أم مخرجات لهذه الأنشطة والعمليات.

ومن هنا فقد كان هناك توجه واضح من مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنه حتى ولو لم يكن هناك مقدرة على تحديد القيمة العادلة لأي بنود ليتم الاعتراف بها بهذه القيمة في القوائم المالية أو الإفصاح عنها في الإيضاحات المرفقة، فإنه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات أخرى قد تكون مفيدة في تحديد القيمة العادلة للبنود موضوع البحث أو القياس<sup>١</sup>.

وبناء على ما سبق سنحاول تحديد قواعد الإفصاح ومتطلباته التي قد تفيد في تقدير القيمة العادلة لأي أصل أو التزام، كما قد يكون لتلك القوائم دور مؤثر في تحديد القيمة السوقية للأدوات المالية للمؤسسة (المصارف التجارية)، وقد تم تضمين هذه المتطلبات والقواعد ضمن مؤشر الإفصاح عن القيمة العادلة أو أي معلومة تفيد في تقدير القيمة العادلة المعتمد في هذه الدراسة. ومن بين هذه المتطلبات ما يلي:

١. كافة قواعد الإفصاح ومتطلباته التي تضمنت إظهار أي انخفاض في قيمة الأصول.
٢. البنود المتعلقة بمحافظ التسهيلات لدى المصارف، من الممكن الاستفادة منها في تقدير القيمة الممكن تحصيلها من الديون، ومثال ذلك الإفصاح عن الديون المعدومة، والمبالغ المستردة منها والقروض التي لا يحتسب عليها فوائد.
٣. المخاطر التي تتعرض لها المصارف أو أي إجراءات قامت بها للتحوط لهذه المخاطر.

<sup>1</sup> Barth, Marry E. and Landsman, Wayne R., "Fundamental Issues Related To Using Fair Value Accounting For Financial Reporting", Accounting Horizons, vol. 9 (4), Dec 1995. P. 79.

٤. إفصاح عن طبيعة التغير المادي في التقديرات المحاسبية وقيمته.

٥. الإفصاح على أية تعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لما لهذه التعاملات من أثر عن تحديد السعر السوقي للسهم، خاصة إذا ما ارتبطت هذه التعاملات بمخصصات ديون مشكوك في تحصيلها أو أقساط قروض مستحقة.

كما يمكن من خلال الجدول التالي إظهار أهم متطلبات الاعتراف بينود القوائم المالية بالقيمة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية:

**الجدول رقم (٢): متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**

رقم المعيار	البيان	متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة
١٨	الإيراد	الفقرة ٠٩: يجب قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام
٢٢	اندماج المشروعات	الفقرة ١١: للتعرف على المشروع الممتلك في حالات ضم العمال، فإن المشروع ذا القيمة العادلة الأكبر هو الممتلك. الفقرة ١٥: يجب أن تكون القيمة العادلة متقاربة المشاريع عند الضم حتى يتحقق أحد شروط توفر مشاركة متبادلة في المخاطر والمنافع. الفقرة ٣٢: معالجة نقطة المرجعية: تشكل القيمة العادلة للأصول والالتزامات المحددة المملوكة - وذلك في حدود حصة الممتلك - جزءاً من قياس الأصول والالتزامات القابلة للتحديد المتعرف بها. الفقرة ٣٤: المعالجة البديلة المسموح بها: يجب قياس الأصول والالتزامات القابلة لتحديد المتعارف بها بقيمتها العادلة بتاريخ التملك.



<p>الفقرة ٢٤: يجب على المصرف إظهار القيمة العادلة لكل مجموعة من بياناته الحسابية الختامية سواء كانت موجودات أو مطلوبات كما ينص على ذلك المعيار المحاسبي الدولي ٣٢ "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض". والمعيار المحاسبي الدولي ٣٩ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.</p>	<p>الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المتشابهة</p>	<p>٣٠</p>
<p>الفقرة ٥١: في حالة التخلص من أصل مالي بأكمله، ونتج عن ذلك أصل مالي أو التزام مالي جديد، فيجب الاعتراف بهذا الأصل أو الالتزام الجديد بالقيمة العادلة.</p> <p>الفقرة ٦٩: بعد الاعتراف المبدئي، يجب قياس الموجودات المالية بما فيها المشتقات بالقيمة العادلة، ما عدا القروض والذمم والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والأصول المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة موثوقة.</p> <p>الفقرة ٩١: ' إذا توفر مقياس موثق للقيمة العادلة لأصل، ولم يكن ذلك متوفرا سابقا، فإنه يجب إعادة قياس هذا الأصل بالقيمة العادلة.</p> <p>الفقرة ٩٣: بعد الاعتراف المبدئي، يجب قياس المطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة أو الناتجة عن المشتقات لغير غايات للتحوط بالقيمة العادلة.</p>	<p>الأدوات المالية: الاعتراف والقياس</p>	<p>٣٢</p>
<p>الفقرة ٢٤: يتوجب على المشروع اختيار نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة بوصفها سياسة محاسبية للقياس اللاحق على أن تطبق السياسة المختارة على كل الممتلكات الاستثمارية.</p> <p>الفقرة ١٩: يجب على المشروع الذي اختار نموذج القيمة العادلة الاستثمار في ذلك إلى أن يتم استبعاد الممتلكات الاستثمارية، حتى لو أصبحت العمليات السوقية أقل تكرارا، أو أسعار السوق أقل توفرا.</p> <p>الفقرة ٥٤: إذا تم تحويل ممتلكات استثمارية مقيمة بالقيمة العادلة إلى</p>	<p>الممتلكات الاستثمارية</p>	<p>٤٠</p>

<p>ممتلكات مشغولة من قبل المالك، تكون التكلفة المثبتة لهذه الممتلكات هي قيمتها العادلة بتاريخ التحول. الفقرة ٥٥: إذا تم تحويل ممتلكات مشغولة من قبل المالك إلى ممتلكات استثمارية، ثبت القيمة العادلة في تاريخ التحول.</p>		
<p>الفقرة ١٠: أحد شروط الاعتراف بالأصل البيولوجي أو المحصول الزراعي أن يكون من الممكن قياس قيمته العادلة أو تكلفته بشكل موثوق. الفقرة ١٢: يجب قياس الأصل البيولوجي عند الاعتراف المبدئي في تاريخ كل ميزانية عمومية بمقدار قيمته العادلة مخصوماً منها تكاليف المقدرة عند نقطة البيع. الفقرة ١٣: يجب قياس المنتج الزراعي المحصود من الأصل البيولوجي بمقدار قيمته العادلة مخصوماً منها التكاليف المقدرة للبيع عن نقطة الحصاد.</p>	<p>الزراعة</p>	<p>٤١</p>

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نصوص كل معيار من معايير المحاسبة الدولية.

## المحور الثاني: محاسبة المصارف الإسلامية

أولاً: محاسبة المصارف الإسلامية وأهدافها.

١. مفهوم محاسبة المصارف الإسلامية والنظام المحاسبي فيها: تعرف المحاسبة في المصارف الإسلامية على أنها "تطبيق لمفهوم وأسس المحاسبة في الإسلام في مجال الأنشطة المختلفة التي يقوم بها المصرف الإسلامي، بهدف تقديم معلومات وإرشادات وتوجيهات تساعد في إبداء الرأي، واتخاذ القرارات التي تساعد في تحقيق مقاصد المصارف الإسلامية حيث إن مجال تطبيقها يشمل العمليات المالية، وكذلك تعمل على تحقيق وتدقيق وتسجيل العمليات بشكل يسمح للغير بالإطلاع على السجلات داخل المصرف".

أما النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية فيعرف على أنه "شبكة من الإجراءات المترابطة تعد حسب خطة متكاملة لإنجاز النشاط الرئيس للمؤسسة"، وأما النظام المحاسبي فيعرف على أنه "إطار عام يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة - وهي الدورات المستندية والدفاتر والسجلات ودليل الحسابات والقوائم والتقارير المالية -، وهي تعمل سويا طبقا لأسس محاسبة المصرف الإسلامي، وباستخدام مجموعة من الأساليب والطرق، وذلك لإخراج معلومات محاسبية لتساعد في تحقيق مقاصد مختلفة". والنظام المحاسبي للبنوك الإسلامية يكون مستنبطاً من قواعد الفكر المحاسبي، وعند قيام المسؤولين بتصميم نظام محاسبي يجب مراعاة ملاءمته لطبيعة أنشطة المصرف، وكذلك سهولته في عرض وتفسير المعلومات للمتعاملين، وأن يمتاز بالكفاءة في تشغيله.

١. أهداف محاسبة المصارف الإسلامية: تضع المصارف الإسلامية مجموعة من الأهداف وتسعى جاهدة إلى تحقيقها، نوجزها فيما يلي:

أ. المحافظة على الأموال وتنميتها: المصرف مسؤول عن سلامة أموال المساهمين والمودعين، ومن هنا عليه الالتزام واختيار طرق التسجيل المحاسبي التي تمنع كل أنواع السرقة والإسراف.

ب. قياس وتوزيع نتيجة النشاط الإجمالي للبنك: من خلال المسك المحاسبي للعمليات المصرفية يتم تحديد النتيجة الإجمالية للنشاط سواء كان ربحاً أو خسارة.

ج. بيان الحقوق والالتزامات: المصارف الإسلامية تهدف بذلك لمعرفة المديونية والدائنة في أي لحظة من الزمن ليعرف كل طرف ما له وما عليه،

د. تبيان المركز المالي وتزويد المتعاملين بالمعلومات: تساهم محاسبة المصرف بمعرفة المركز المالي خلال فترات قصيرة، وذلك لتقييم أداء إدارة المصرف في تشغيل أموال متعامليه، وكذلك تزود الأعوان الاقتصاديين

بالمعلومات والبيانات من خلال التسجيلات المحاسبية، وكذا مساعدة هيئات الرقابة الخارجية - المصرف المركزي، الهيئات الرقابية الأخرى - بالمعلومات اللازمة.

### ثانيا: طبيعة أسس محاسبة المصارف الإسلامية

وسوف نعرض في الصفحات التالية تطبيق أسس الفكر المحاسبي الإسلامي في مجال المصارف الإسلامية مع الإشارة إلى أوجه التماثل والاختلاف بينها وبين ما يناظرها في البنوك التقليدية، إذ تطبق المصارف الإسلامية أسس الفكر المحاسبي الإسلامي السابق بيانها، وتعتبر هذه الأسس المرشد والموجه لعمل المحاسب في المصرف الإسلامي، كما تعد من مقاييس تقويم الأداء والمقياس لمدى الالتزام بالمنهج المحاسبي الإسلامي في تنفيذ العمليات المحاسبية وبيان التجاوزات وأسبابها وسبل معالجتها، كما أنها الدستور الذي يرجع إليه في حسم الاختلافات في التوجيه المحاسبي للمعاملات التي تقوم بها المصارف الإسلامية.<sup>١</sup>

ولقد بُدلت جهود من قبل فقهاء الفكر المحاسبي الإسلامي في استنباط الأسس المحاسبية الكلية وتطبيقاتها المختلفة في المؤسسات الاقتصادية والمالية الإسلامية، كما نظمت مؤتمرات وندوات وحلقات نقاشية لهذا الغرض، وفي الآونة الأخيرة أنشئت هيئة لوضع معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية وما زالت تعمل والجهود مستمرة، ولقد صدر عنها البيان رقم (١) الذي تناول مفاهيم وأسس وفروض محاسبة المؤسسات المالية الإسلامية.

<sup>١</sup> حسين حسين شحاتة، طبيعة وأسس ومعايير محاسبة المصارف الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة لدورة حول: أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، بنك التمويل المصري السعودي، ٢٠٠١، ص ١٣.

وفيما يلي نوجز أهم الأسس المحاسبية الملائمة للمصارف الإسلامية في ضوء ما أسفرت عنه الدراسات والبحوث، مع التركيز على الأسس الآتية:<sup>١</sup>

١. **أساس استقلال الذمة المالية:** ويقصد به أنه عند المحاسبة على عمليات المصرف الإسلامي يعامل على أنه شخصية معنوية مستقلة في ضوء طبيعة ملكيته سواء كانت في صورة شركة أو هيئة أو جمعية تعاونية، وذلك بشكل مستقل عن إدارته القائمة بالأعمال التنفيذية، كما يتم الفصل بين ذمة أصحاب حسابات الاستثمار (المستثمرين) وملاك المصرف الإسلامي (المساهمين) وبين من يتعاملون مع المصرف الإسلامي (العملاء) وذلك عند حساب حقوق كل منهم وما عليه من التزامات وفقاً للعقود الشرعية. ولقد أخذ الفقه الإسلامي بأساس الشخصية المعنوية المستقلة وطبقه في مجالات عديدة مثل دور العبادة، والوقف، ودور بيت المال، والشركات، والولاية على أموال القصر، دور العلم، ومؤسسات الوقف والأرصاء. وهذا الأساس من ضروريات المعاملات المالية ويتفق مع الفطرة والمنطق وهو من الأمور التجريدية، ولذلك اتفق الفكر المحاسبي التقليدي مع الفكر المحاسبي الإسلامي فيه، مع الأخذ في الاعتبار فضل السبق للإسلام في هذا الشأن. وتأسيساً على هذا الأساس تبرم العقود والاتفاقيات بين المصرف الإسلامي بصفته شخصية معنوية يمثلها فيها رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه، ويلتزم المصرف بهذه العقود من حيث الحقوق والالتزامات، كما يقوم المحاسب بالمحاسبة عن معاملات المصرف وبيان حقوقه والتزاماته الناجمة عن تلك المعاملات بصفته شخصية معنوية مستقلة عن إدارته، وكذلك يعد حساباته الختامية والميزانية باسمه.

٢. **أساس الحولية:** يعتبر الحول مدة زمنية لحدوث النماء في الفكر المحاسبي الإسلامي، وأساساً لحساب معظم أنواع الزكاة، فقد جاء في الشرح الصغير: " تُقَوِّم كل عروضك كل عام كل جنس يباع به غالباً في ذلك الوقت قيمة عدل على البيع المعروف". ولقد

<sup>١</sup> المرجع نفسه، ص ١٤-٢٢، بتصرف.

طبق فقهاء المسلمين أساس الحولية في مجال إعداد الحسابات الختامية للشركات والمنشآت الفردية لغرض حساب الزكاة والتخارج والانضمام، كما طبقت في الدواوين الحكومية لمعرفة المركز المالي والفائض أو العجز في موازنة الدولة، واستخدم كذلك أساساً لتقدير الدخل والخرج للولايات الإسلامية.

وكانت الفترة المالية تحدد على أساس السنة الهجرية في معظم الأحيان، فعن إبراهيم بن سعيد عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد قال سمعت عثمان بن عفان يقول: "هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤده حتى تخرجوا زكاة أموالكم، ومن لم تكن عنده لم تطلب منه حتى يأتي بما تطوعاً ومن أخذ منه حتى يأتي بما تطوعاً، ومن أخذ منه حتى يأتي هذا الشهر من قابل ( قال إبراهيم أراه يعني رمضان )"، ويقول أبو عبيد بن سلام قد جاءنا في بعض الأثر أن هذا الشهر الذي أراده عثمان هو الحرم، ولعل وجه هذا أن الشهر هو رأس السنة الهجرية، ويطلق على أساس الحولية في الفكر المحاسبي التقليدي مبدأ السنة المالية، وبذلك لا يوجد اختلاف بين الفكر المحاسبي الإسلامي والفكر المحاسبي الوضعي في هذا الأساس. وتطبق المصارف الإسلامية أساس الحولية، ولكن بعضها يسير على التقويم الهجري والآخر يسير على التقويم الميلادي، وليس في هذا مخالفة شرعية والأولى أن تسير جميعها على أساس الحول الهجري حتى يمكن المقارنة وإعداد الحسابات الجامعة لها جميعاً. وتقوم بعض المصارف الإسلامية بإعداد مراكز مالية على فترات شهرية ربع سنوية لإجراء توزيعات مؤقتة وليس في هذا مخالفة شرعية على أن تتم التسوية النهائية في نهاية الحول.

١ محمد بقاء الدين خالد، مبدأ سنوية الميزانية بين القانون الوضعي والشرعية الإسلامية، مجلة البنوك الإسلامية، العدد ١٨،

٣. **استمرارية النشاط:** يقضي هذا الأساس بأن ينظر إلى المشروع إلى أنه مستمر في نشاطه وأن التصفية أمر غير عادي في حياته حيث إن الحياة مستمرة وأن الله سوف يرث الأرض ومن عليها، ولذلك يؤمن الفرد بأن أولاده من بعده أو إخوانه سيقومون بمتابعة النشاط إذا مات، كما يؤمن كذلك بأن المال ملك لله سبحانه وتعالى، وأساس ذلك من القرآن الكريم قوله تبارك وتعالى: "آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه" (الحديد: ٧). ولضمان استمرار المشروع في نشاطه وتجنبه الأخطار في المستقبل حث رسول الله على الاقتصاد في النفقات والاحتياط للمستقبل فقال: "رحم الله امرءاً اكتسب طيباً وأنفق قصداً وقدم فضلاً ليوم فقره وحاجته" (عن عبادة بن الصامت)، كما قال الإمام علي: "أعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً وأعمل لآخرتك كأنك تموت غداً". ولقد طبق أساس الاستمرارية في الأنشطة الاقتصادية عند تحديد وقياس الأرباح وتقويم العروض لأغراض زكاة المال وكذلك في شركات المضاربة المستمرة، والتي لم تنص كل العروض إذ يقوم المحاسب عند كل فترة معينة ولتكن نهاية الحول بتقدير الأرباح تقديراً ظنياً وتوزيعها بين أطراف المضاربة، وعند التصفية النهائية قد يرد صاحب العمل ما سبق أن أخذه من أرباح إذا كانت النتيجة النهائية خسارة، ويمكن تطبيق هذا الأساس أيضاً في شركات المفاوضة والعنان وغيرها من الشركات التي تميزها الشريعة الإسلامية. ويأخذ الفكر المحاسبي التقليدي بهذا الأساس، لأنه من الأسس التجريدية التي تسير وفق الكون ومن ثم لا يجب أن يكون هناك اختلاف عليها، كما تطبق كل من المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية هذا الأساس إلا في حالات التصفية فإنه تعد الحسابات وفقاً لأسس محاسبية قد تختلف عن الأسس في حالة الاستمرارية.

٤. **التسجيل الفوري التاريخي:** ويقصد بذلك سرعة كتابة المعاملات فور حدوثها أولاً بأول حسب تاريخ حدوثها باليوم والسنة، ودليل ذلك من القرآن الكريم هو قول الله عز وجل: "يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه" (البقرة: ٢٨٢)،

فلقد أشارت هذه الآية إلى السرعة في كلمة فاكتبوه، إذ إن حرف الفاء يفيد السرعة والتتابع، كما أشارت إلى التاريخ في عبارة إلى أجل مسمى. وعندما أنشئ بيت مال المسلمين كان يتم التسجيل في دفاتره وسجلاته أولاً بأول، وكان يذكر أمام كل عملية وارد أو منصرف اليوم والشهر والسنة، طبقاً لما هو وارد بالمستندات المؤيدة لذلك. وهذا الأساس ملزم للمصارف الإسلامية، حيث يجب التسجيل الفوري لبيان الدائنية والمديونية في أي لحظة زمنية، كما يجب أن يستعان بالأساليب الحديثة التي تمكنها من تطبيق هذا الأساس مثل الحاسبات الآلية ونظم المعلومات المتكاملة. وهذا الأساس من الأسس التي لا تصطدم بزمان أو بمكان وتتفق مع الفطرة والمنطق والموضوعية. ولقد أخذت بهذا الأساس النظم المحاسبية التقليدية واعتبروه من المبادئ المحاسبية المتفق عليها، وأصبح يطبق في كافة البنوك التقليدية والإسلامية وغيرها.

٥. **التسجيل المقترن بالمستندات (الموضوعية):** ويقصد بذلك أن يكون تسجيل المعاملات مقترناً بأدلة الإثبات المتمثلة في المستندات، وذلك لتجنب الاجتهادات الشخصية وسد باب الشك في صحة البيانات. ولقد أكد على ذلك القرآن الكريم، فقال الله تبارك وتعالى: " واستشهدوا شهيدين من رجالكم ... إلى آخر الآية " ( البقرة: ٢٨٢ )، والإشارة هنا إلى توثيق الكتابة بالشهادة ويجل محل الشهداء المستندات الموقع عليها من أطراف المعاملات. وكان التسجيل في بيت مال المسلمين من واقع مستندات من أهمها ما يلي:

- **البراءة:** وهو مستند خارجي يعطى لمن يقوم بسداد أي شيء إلى بيت المال من مال أو عرض.
- **الشاهد:** وهو مستند داخلي في ديوان بيت المال يستخدم في التسجيل في المعاملات المتبادلة بين الأقسام والإدارات داخل بيت المال.



▪ رسالة المحمول: وهو مستند كان يتداول بين دواوين بيت المال في الأقطار الإسلامية.

ويطبق هذا الأساس في المصارف الإسلامية المفهوم والمضمون نفسه الذي كان مطبقاً به في صدر الدولة الإسلامية مع اختلاف الأسماء، ويطلق على هذا الأساس في الفكر المحاسبي الإسلامي الوضعي اسم الموضوعية أو المستندية، وهو من الأسس التجريدية التي لا تصطدم بزمان أو بمكان، وهو تطبق كذلك في البنوك التقليدية.

٦. ثبات تطبيق الأسس المحاسبية خلال الفترات الزمنية: ويقصد بذلك ثبات الأسس الكلية المطبقة من حيث المسميات حتى تسهل عملية المقارنة والتجميع والتفريق حسب متطلبات مستخدم المعلومات المحاسبية، وهذا أمر منطقي لأن التوجيه المحاسبي ما هو إلا ترجمة لعقود واتفاقيات مبرمة طبقاً لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية وكذلك طبقاً لأعراف تجارية استقرت بين المتعاملين وأقرتها الشريعة الإسلامية. ومن بين مظاهر التوحيد المحاسبي الذي كان مطبقاً في بيت المال:

- الفترة المالية (السنة الهجرية).
- توحيد وحدات القياس النقدي.
- توحيد المصطلحات المحاسبية ومفاهيمها وأسسها.
- نماذج القوائم المالية.

ويعتبر أساس التوحيد المحاسبي وثبات تطبيق الأسس المحاسبية الكلية من الضروريات في المصارف الإسلامية، حتى تمكن من المقارنات وتقييم الأداء بين السنوات وبين المصارف الإسلامية على مستوى الأمة الإسلامية.

وهناك جهود تبذل الآن من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة نحو توحيد المفاهيم والمصطلحات والأسس والنماذج المحاسبية على مستوى المصارف الإسلامية، ولقد ورد ذلك تفصيلاً في البيان رقم (١)، ورقم (٢) الصادر عن الهيئة. وتعتبر مسألة الثبات من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها دولياً أما التوحيد فهناك اختلاف بين المحاسبين بشأنه.

٧. **القياس الفعلي أو الحكمي:** يتم القياس في الفكر المحاسبي الإسلامي على أساس الحاصل الفعلي المؤيد بأدلة تحقيقاً لأساس الموضوعية، ولكن الموضوعية الكاملة صعبة التحقيق، فكان لا بد من الالتجاء إلى التقدير الحكمي المبني على الحنكة والخبرة وغير ذلك من الأساليب وهذا أمر أخذ به الرسول والصحابة في كثير من المسائل، وهو ما يطلق عليه اسم: التنضيق الحكمي. وتطبيق أساس القياس فعلاً أو حكماً واضح في محاسبة زكاة المال، ففي بعض أنواع الأموال التي يصعب القياس الفعلي ويلجأ إلى التقدير، فقد ورد أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يوصي من كانوا يقومون بتقدير الزروع والثمار بالتخفيف فيقول: "إن حرصتم فخذوا ودعوا الثلث، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع، والربع قليل" (رواه أحمد). وهذا الأساس مرتبط بقاعدة مهمة في فقه المعاملات وهي أن النماء يجري في المال خلال الحول سواء تم بيع البضاعة أو لم يتم، فالربح موجود فعلاً، ويعتبر البيع ضرورة لظهور حقيقته، ولذلك يتم التقويم في نهاية الحول بالنسبة للعروض التي لم تبع على أساس القيمة الجارية ويقدر ما تحتويه من ربح، وهذا واضح جلي في فقه الزكاة وفي فقه المضاربة المستمرة. وتلجأ المصارف الإسلامية أحياناً عند قياسها للنفقات والإيرادات إلى عنصر التقدير الحكمي ولاسيما في مشروعات المضاربة المستمرة، وفي تقدير اهتلاكات الأصول الثابتة وفي تقدير المخصصات والاحتياطيات ونحو ذلك، وهذا الأساس معمول به في الفكر المحاسبي التقليدي ولاسيما في ظل التضخم النقدي حيث يصعب حساب التغيرات في الأسعار،

كما تطبقه البنوك التجارية، لأنه من الأسس التجريدية المرتبطة بسنن الكون: ومنها صعوبة التنبؤ بما يحدث مستقبلاً.

**٨. القياس النقدي:** يقضي هذا الأساس بقياس الأحداث الاقتصادية وإثباتها في السجلات والدفاتر على أساس وحدات نقدية. وقد كان لهذه الوحدات في صدر الدولة الإسلامية معادل وزني من الذهب والفضة، ولقد أشار القرآن إلى ذلك في كثير من المواضع، فيقول الله عز وجل "والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم" (التوبة: ٣٤)، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا كان يوم القيامة، صفحت له صفائح من نار فأحمي عليها في نار جهنم فتكوى بها جبهته وجنبه وظهره، كلما بردت أعيدت له" (رواه مسلم). ولا يوجد خلاف بين الفقهاء على اعتبار الذهب والفضة ثمناً للأشياء ومعياراً للتقويم، ولا يوجد حرج من أن تستخدم أي عملة بشرط أن يكون مرجعها إلى الذهب والفضة. وفي هذا الشأن يقول ابن عابدين: "رأيت الدراهم والدنانير ثمناً للأشياء ولا تكون الأشياء ثمناً لها فليست النقود مقصودة لذاتها بل وسيلة إلى المقصود"، ولقد طبق هذا في فقه الزكاة وفقه المضاربة والشركات وفقه القصاص والدية. وهذا الأساس موجود في الفكر المحاسبي الوضعي ولكن مع فرض ثبات وحدة النقد، أما في الفكر المحاسبي الإسلامي فيلزم ربط قيمة النقد بالذهب والفضة ولا يفترض ثبات وحدة النقد كما سوف نوضح فيما بعد، وتطبق المصارف الإسلامية أساس القياس النقدي عن طريق التقويم على أساس القيمة الجارية، كما سوف نوضح بعد قليل، حتى تعبر القوائم المالية عن الحاضر في حاضره، وهذا الأساس تطبقه كذلك البنوك التقليدية ولكن بافتراض ثبات وحدة النقد.

**٩. أخذ التغيرات في قيمة وحدة النقد:** يقضي هذا الأساس بضرورة الأخذ في الاعتبار التغيرات التي تطرأ على قيمة وحدة النقد عند التقويم لأغراض إعداد القوائم المالية في

ضوء معيار التقويم السابق الإشارة إليه وهو الذهب والفضة. وهذا الأساس يختلف عن الأساس المطبق في الفكر المحاسبي الوضعي الذي يقوم على أساس ثبات وحدة النقد. قد وجه إليه العديد من الانتقادات في الآونة الأخيرة، إذ تطالب المنظمات والمجامع والهيئات المحاسبية العالمية الرجوع عن هذا الفرض أو بمعالجته عن طريق إعداد قوائم مالية إضافية على أساس القيمة الجارية. فالمصارف الإسلامية يجب أن تُقوّم موجوداتها في نهاية الفترات الزمنية على أساس القيمة الجارية وليس على أساس ثبات وحدة النقد، أما البنوك التجارية فتقوم بإعداد قوائمها المالية على أساس فرض ثبات وحدة النقد، وبذلك تختلف عن المصارف الإسلامية.

١٠. **التقويم على أساس القيمة الجارية:** لقد نادى رواد الفكر المحاسبي الإسلامي منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان باستخدام قاعدة التقويم على أساس القيمة الجارية بغرض بيان نتائج الأعمال والمركز المالي لمشروع مستمر، وذلك بهدف المحافظة على رأس المال الحقيقي للوحدة الاقتصادية من حيث قوة استبدال العروض التي اقتنيت به وقدرته على تحقيق الربح والنماء، ويعتمد هذا الأساس على أدلة من السنة وأقوال الفقهاء، فقد ورد عن رسول الله عليه الصلاة والسلام: "أنه كان يقوم دية الخطأ على أهل القرى أربعمئة دينار أو عدلها من الورق ويقومها على أثن الإبل إذا غلت رفع قيمتها، وإذا هاجت ورخصت نقص من قيمتها"، وأيضاً ما ذكره أبو عبيد بن سلام حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال: "إذا حلت عليه الزكاة فانظر ما كان عندك من نقد أو عرض للبيع، فقومه قيمة النقد، وما كان عليك من دين في ملاءه فاحسبه، ثم اطرح منه ما كان عليك من الدين، ثم زك ما بقى"، وقال أيضاً في الثمن الذي يجب التقويم به: "وقومه بنحو من ثمنه يوم حلت فيه ثم إخراج زكاته". ويجب على المصارف الإسلامية تطبيق التقويم على أساس القيمة الجارية عند إعداد حسابات النتيجة والمركز المالي لحساب الربحية وتوزيعها بالحق وبيان المركز المالي ليمثل الحاضر في

حاضره حتى ولو في كشوف وقوائم ملحقة بالقوائم الفعلية. وهذا الأساس يختلف عن الأساس المطبق في البنوك التقليدية، حيث يتم التقويم على أساس التكلفة التاريخية وقت الاقتناء، ويتم حساب التكاليف والاهتلاكات على هذا الأساس بصرف النظر عن التغيرات في مستويات الأسعار، وهذا بدوره يؤثر على الربحية وعلى رأس المال. وتأسيساً على ما سبق يختلف التقويم على أساس القيمة الجارية في المصارف الإسلامية عن التقويم على أساس التكلفة التاريخية المطبق في البنوك التقليدية.

١١. الواقعية في الاحتياط للمستقبل: يتم قياس النفقات والإيرادات في الفكر المحاسبي الإسلامي على أساس واحد هو القيمة الجارية، كما تقوم الأصول على أساس القيمة الجارية. وهذا يمثل احتياطاً دقيقاً لما قد يحدث في المستقبل من نقص في الإيرادات أو زيادة في النفقات أو تغير في قيمة الأصول، كما أنه معيار واحد لكل من النفقات والإيرادات. وهذا الأساس يختلف تماماً عن مبدأ الحيطة والحذر المطبق في الفكر المحاسبي التقليدي يقضي بأخذ كل خسارة متوقعة في الحسبان وإهمال كل ربح متوقع وذلك عند تحديد نتائج الأعمال والمركز المالي، وهذا يؤدي إلى تقدير الأرباح بأقل مما عليه وترحيلها إلى سنوات تالية، وبذلك لا يعبر الربح المحسوب بهذه الطريقة عن الربح الحقيقي القابل للتوزيع. ويجب على المصارف الإسلامية أن تأخذ بأساس الواقعية والمساواة عند تقدير الالتزامات المتوقعة في المستقبل بعدم المغالاة والاحتياط الشديد للمستقبل لأن عدم الالتزام بذلك سوف ينجم عنه نقل أرباح من فترة إلى أخرى وحرمان مستثمر اليوم من جزء من ربحه ويستفيد بذلك مستثمر الغد، فالواقعية وعدم الإفراط والتفريط أمر واجب عند تكوين المخصصات والاحتياطيات. وعلى النقيض من ذلك تطبق البنوك التقليدية مبدأ الحيطة والحذر بل وتغالي في تكوين المخصصات، وهذا يختلف عن ما يجب أن يطبق في المصارف الإسلامية من الواقعية وعدم الإفراط والتفريط وتطبيق معيار واحد لقياس النفقات والإيرادات.

١٢. **المقابلة عند قياس نتائج الأعمال:** يأخذ الفكر المحاسبي الإسلامي بأساس المقابلة بين النفقات والإيرادات عند قياس نتائج الأعمال، كما يأخذ كذلك بأساس المقابلة بين صافي الذمة المالية بين فترتين متتاليتين ومعرفة التغير الذي يمثل كذلك نتيجة النشاط. ولقد طبق هذا الأساس في قياس وعاء الزكاة في تحديد نصيب الشركاء في شركات المضاربة والعنان والمفاوضة وغيرها. ويأخذ الفكر المحاسبي التقليدي بهذا الأساس كذلك، ولكن تختلف طرق قياس كل من النفقات والإيرادات، فعلى سبيل المثال يأخذ الفكر المحاسبي الإسلامي الربح الحكمي الذي لم يظهر بعملية البيع عند حساب الزكاة كما أنها لا تأخذ بالنفقات غير المشروعة. وتطبق المصارف الإسلامية أساس المقابلة بين النفقات والإيرادات عند تحديد نتائج الأنشطة، مع الفصل بين نشاط الخدمات المصرفية ونشاط الاستثمار والتمويل والأعمال، ونشاط الخدمات الاجتماعية، كما تلتزم بقواعد حساب النفقات والإيرادات المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية. وتطبق البنوك التقليدية الأساس نفسه، ولكن الاختلاف بينهما في تحليل النفقات والإيرادات وكذلك في طرق قياسها، وعدم الفصل بين نتائج الأعمال بين نشاط الخدمات المصرفية والأنشطة الأخرى، حيث تطبق نظام الفائدة الذي يختلف عن صيغ وضوابط الاستثمار الإسلامي.

١٣. **الموازنة بين التبيان والسرية:** يأخذ الفكر المحاسبي الإسلامي بضرورة تبيان نتائج الأنشطة وكذلك المركز المالي للوحدة الاقتصادية لملاكها ولمن يهمهم الأمر، لأن هذا حق من حقوق الملاك والعاملين والمتعاملين والمجتمع الإسلامي. ويرد في عقود المشاركات والمضاربات والمراجحات وغيرها ما يكفل هذا الحق، ويطلق على هذا الأساس في الفكر المحاسبي التقليدي مبدأ العرض والإفصاح. وتأسيساً على ذلك يجب على المحاسب أن يوضح البيانات المنشورة بالقدر المناسب كل حسب قدره وظروفه وبالطريقة التي تحمي المصالح فلا ضرر ولا ضرار، ومن ناحية أخرى يلتزم المحاسب بالصدق والأمانة والعدل

في عرض المعلومات المحاسبية ويتجنب التدليس والإخفاء والغش والتزوير لأن هذا ليس من خلق المسلم. ونجد هذا الأمر واضحاً في آية الكتابة عندما يأمر الله عز وجل المحاسب بالكتابة بالعدل وكما علمه رب العالمين، فيقول الله تبارك وتعالى: " يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب وليملل الذي عليه الحق وليتق الله ربه ولا يخس منه شيئاً" (البقرة: ٢٨٢). ويجب على المصارف الإسلامية أن توازن بين التبيان من ناحية وبين مصالح الأطراف المعنية بأمر المصرف من ناحية أخرى (مستثمرين ومساهمين وعاملين ومتعاملين وجهات حكومية)، بحيث لا تغطي مصلحة طرف على مصلحة الطرف الآخر، ولا توجد معايير لقياس درجة التبيان المطلوبة فهذا أمر موكول لذوي الخبرة يقدرونه حسب خبرتهم وظروف الحال. ويلاحظ في القوائم المالية المنشورة للبنوك التقليدية الاختصار الشديد والحذر الملحوظ نظراً لحساسية وضع البنوك في المجتمع، ومن ثم فهي لا تطبق مبدأ أساس التبيان بالمفهوم السليم وهو ما يطلق عليه اسم الإفصاح، وبالمقارنة نجد أن القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية أكثر تبيناً ووضوحاً عن نظائرها في البنوك التقليدية.

يتضح من التحليل السابق أن المحاسبة في المصرف الإسلامي تنضبط بأسس الفكر المحاسبي الإسلامي المستنبط من مصادر الشريعة الإسلامية، وأن هناك بعض أوجه التماثل بين هذه الأسس وما يناظرها في البنوك التقليدية، كما أن هناك اختلافات جوهرية واضحة في بعض الأسس وخصوصاً التي لها علاقة مباشرة بالفكر والقيم والمثل والأخلاق والسلوكيات. ومن ناحية أخرى هناك أسس محاسبية خاصة ببعض أنشطة المصرف الإسلامي وليس لها صفة العمومية. وفي هذا المقام يجب الإشارة إلى أن هناك بعض المحاسبين يطلقون على أسس المحاسبة السابقة أسماءً أخرى مثل: فروض، مفاهيم، مبادئ ولكن الجوهر واحد.

ولقد قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار مجموعة من الفروض والمفاهيم للمؤسسات المالية، سوف نتناولها في البند التالي بشيء من التفصيل.

### ثالثاً: الفروض والمفاهيم المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مجموعة من الفروض والمفاهيم المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية نلخصها في الآتي:

- مفهوم الوحدة المحاسبية.
- مفهوم استمرار المنشأة.
- مفهوم الدورية.
- مفهوم ثبات القوة الشرائية لوحدة القياس المحاسبي.
- مفهوم إثبات وتحقق الإيراد.
- مفهوم إثبات وتحقق المصروفات.
- مفهوم إثبات المكاسب والخسائر.
- مفهوم مقابلة الإيرادات والمكاسب بالمصروفات والخسائر.
- مفهوم قياس القيمة النقدية المتوقعة تحقيقها.
- مفهوم التنضيق الحكمي.



ولقد سبق أن تناولنا هذه المفاهيم بشيء من التفصيل في الصفحات السابقة لأنها لا تختلف عن الأسس.

### المحور الثالث: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة أساساً للقياس والإفصاح في المصارف الإسلامية

أولاً: متطلبات القياس والإفصاح وفق منهج القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها في المصارف الإسلامية.

قبل التطرق إلى متطلبات القياس والإفصاح وفق نموذج القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها في المصارف الإسلامية لا بأس أن نمر على الخصائص المميزة لمحاسبة المصارف الإسلامية.

١. الخصائص المميزة لمحاسبة المصارف الإسلامية: تتسم هذه المعايير بمجموعة من الخصائص من أهمها ما يلي<sup>١</sup>:

- **المشروعية:** حيث أنها تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ولا تتعارض معها،
- **القيم:** حيث تقوم على مجموعة من القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية الطيبة المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، منها ربانية المصدر.
- **الموضوعية:** حيث تعتمد على أدلة إثبات قوية، ولا يُلجأ إلى التقدير الحكمي إلا إذا تعذر تطبيق القياس الفعلي.
- **الفطرة:** حيث تتفق مع فطرة ما تفتقت عنه عقول البشرية الملتزمة بشرع الله سبحانه وتعالى.

<sup>١</sup> حسين حسين شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص ٨-١٠، بتصرف.

- **المعاصرة:** حيث تسمح باستخدام أساليب التقنية المعاصرة في تنفيذ أداء العمليات المحاسبية فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها.
- **المرونة:** حيث تسمح بالاجتهاد في مجالات الاجتهاد الشخصي، وهذا يعطيها الملاءمة لكل زمان ومكان.
- **العالمية:** من منظور عالمية الإسلام، وبالتالي عالمية الأسس والمفاهيم المستنبطة من مصادرة.

٢. **الحاجة للقيمة السوقية العادلة كريقة للتقييم:** إن القول إن التضخم والتغير السريع في الأسعار هو الذي دفع إلى ظهور طريقة التقييم بالقيمة العادلة، هو أمر لا يمكن الجزم به، على الرغم من أنه قد يكون أحد الأسباب، ولكنه ليس أولها وليس سبباً رئيساً دعا للبحث عن طريقة قياس محاسبي تتجاوز الأخطاء التي وقعت بها الطرق السابقة لم تقم بحل هذه المشكلة، إلا أن الرغبة في وجود منهج معياري<sup>١</sup> محاسبي في التقييم يحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدمي هذه المعلومات هو الأمر الأكثر ترجيحاً ليكون سبباً في ظهور نموذج القيمة العادلة وخاصة ظهور العديد من الاتفاقيات الموجهة للمحاسبة التي تدعي استحالة وجود منهج معياري للمحاسبة، إلا أن المعيارية في المعلومات المحاسبية تظهر من خلال اعتماد هذه المعلومات على توفر الخصائص النوعية بها - وستطرق لها لاحقاً - وهي الخصائص التي يرغب فيها

<sup>١</sup> مدخل المحاسبة المعيارية: هو المنهج الذي يحاول أن يطور نظرية لما ينبغي أن تكون عليه المحاسبة، حيث يتطلب ما يمثل الأفضل أو الأكثر عملياً، والتسليم بأن هذا يمثل الطريقة التي ينبغي أن يجري بموجبها شيء ما في التطبيق، ومتى ما تضمنت نظرية تعبير من النوع "ينبغي" أو "من اللازم" فالنظرية معيارية.

ويفضلها مستخدمو المعلومات لاتخاذ القرارات المستقبلية، وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال محتوى للمعلومات يبين الوضع الحالي للمؤسسة، ويكون بعيداً عن معرفة وآراء القائم بالقياس المحاسبي - غالباً المحاسب - وهذه هي المعلومات المحاسبية التي يرغب الجميع بالحصول عليها وإن أهم ما يبين الوضع الحالي للمؤسسة هو قدرتها على استمراريتها في سداد التزاماتها ومقدار الربحية التي تحققت من خلال أدائها الماضي، وهذا لا يتحقق ما لم يتم التعرف على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، وهذا الأمر مناد إلى معرفة كمية النقد الحالي الموازي الذي يمكن أن يتوفر للمؤسسة، وهذا هو مبدأ عمل القيمة العادلة كما تبين من خلال شرح مفهوم القيمة العادلة في المحور الأول، فالغاية هو إنتاج معلومات محاسبية لا تقبل الشك. ويمكن أن يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المستقبلية، وتشبع رغبات المستثمرين الذين يمثلون الأشخاص الأكثر أهمية في أي مؤسسة - لأنهم ببساطة يملكون المؤسسة - من خلال توفير الثقة والبدائل التي يفضلونها، وهذا ما يسعى إليه نموذج القيمة العادلة. كما أن الحاجة إلى وجود مقياس صحيح للقدرة الشرائية للدخل المتبقي بين فترتين زمنييتين من الأمور المهمة لأصحاب الملكية، الذين يرغبون من خلال معرفة قيمته إذا كانت الأموال المضحى بها التي تم استثمارها في المؤسسة قد أتت أكلها وهو ما يظهر من خلال الزيادة في الثروة التي تم تقديمها للمؤسسة، وهذا هو الأمر الذي سعت محاسبة القيمة العادلة إلى تحقيقه، ولم يكن ليحققه تطبيق محاسبة المستوى العام للأسعار التي حاولت مواجهته إبان ظهورها<sup>١</sup>.

<sup>1</sup> Chambers Raymond J, Correspondence: Whatever Happened to CCE ?, "The Accounting Review", April 1976, Vol 51, Issue 2, p 387.

<sup>2</sup> Ibid., p 390.

ويتبين من الاسم الذي تم إطلاقه على هذا الأسلوب في القياس المحاسبي أنها ظهرت لتقيس " قيمة "، لأن معرفة قيمة المؤسسة من الأهمية القصوى لجميع الأطراف ذات العلاقة مع الوحدة المحاسبية، يقول Wright (١٩٩٨) إن هناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى معرفة القيمة الحقيقية لمؤسسة ما لا تظهر إلا من خلال القيمة العادلة. ومن هذه الأسباب:

▪ بيع أو شراء الاستثمارات - اختيار ما بين البدائل - وقرارات الاندماج التي تتم بين المؤسسات، أو قرارات الحيازة - شراء- لمؤسسة ما.

▪ التخطيط للأعمال المؤسسة.

▪ إظهار القيمة الحالية لكل من حملة الأسهم، والمستثمرين، والمقرضين.

إلا أنه يمكن القول إن هذه هي الأسباب التي توضح بعض مسوغات استخدام القيمة العادلة، ولا تعبر عن واقعية الأسباب التي بدأت بها محاسبة القيمة العادلة، وهي أنها ظهرت لتعكس الواقع الحالي للوحدة المحاسبية.

### ٣. الأسس التي يقوم عليها منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح.

تهدف عمليات القياس والاعتراف والإفصاح ليس فقط إلى حماية المستثمرين في سوق الأوراق المالية وإلى عدالة السوق وشفافيته، وإنما تمتد أيضا إلى السوق الأولية عند تأسيس المؤسسات المساهمة أو زيادة رأسماله.، ويتطلب تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح الالتزام بالأسس التالية<sup>١</sup>:

<sup>١</sup> الجليلاتي محمد. مهام مفتش الحسابات في ضوء قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وأنظمتها. سورية: أعدت

- أن يتم القياس والاعتراف والإفصاح الكامل والدقيق وفي التوقيتات المناسبة عن المعلومات المالية ونتائج الأعمال والمعلومات الأخرى اللازمة للمستثمر لاتخاذ قراره الاستثماري.
- أن يحظى حملة الأوراق المالية في شركة ما بمعاملة عادلة ومتساوية، وخاصة فيما يتعلق بالحق في الحصول على البيانات والمعلومات، حتى لا تستغل المعلومات الداخلية لصالح فئة على حساب أخرى.
- يجب أن تعد المعلومات المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية،
- يجب أن تدقق المعلومات المالية طبقاً لمعايير التدقيق الدولي الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.
- إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها صدق تمثيل الظواهر والأحداث.
- أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها.

٤. المجالات الرئيسية لتطبيق منهج القيمة العادلة في المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) وإمكانية تطبيقها في المصارف الإسلامية: يغطي منهج تطبيق القيمة العادلة

- في المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) المجالات الرئيسة التالية، ويمكن تطبيقها في المصارف الإسلامية مع مراعاة المعايير الشرعية:<sup>١</sup>
١. **الأدوات المالية:** تقيد الأدوات المالية عند نشوئها بالكلفة، لأغراض قياس الأدوات المالية بعد نشوئها بمعنى أن المعيار المحاسبي يصنف **الموجودات المالية** على النحو التالي:
    - أ. قروض وديون لا يحتفظ بها للتجار وتقاس بالكلفة.
    - ب. استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وتكون عادة سندات مالية لها استحقاقات ودفعات ثابتة وتملك المؤسسة القدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق وتظهر بالكلفة أو بالكلفة المطفأة، وهنا يمكن الإشارة إلى عدم التعامل بالسندات في المصارف الإسلامية.
    - ج. موجودات مالية مقاؤه بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وتشمل الموجودات المحتفظ بها للتجار أي بغرض أخذ أرباح خلال فترة قصيرة وأي موجودات مالية أخرى محددة بالقيمة العادلة.
    - د. موجودات مالية متوفرة للبي، ع وهي تلك التي لا تقع ضمن التصنيفات من (٢) و(٣) أعلاه وتقاس بالقيمة العادلة.
- أما المطلوبات المالية** فيتم قياسها بموجب قيمتها الأصلية المسجلة ناقصًا أي مدفوعات من أصل المبلغ المطلوب وأي إضافات عليها. وتظهر المطلوبات المالية التالية بالقيمة العادلة ويؤخذ التغيير في قيمتها العادلة إلى بيان الدخل وهذه المطلوبات هي:

<sup>١</sup> نور أحمد. المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية. مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٣، ص ١٢٤.

أ. التزامات مشتقات مالية ولا يمكن التعامل مع المشتقات المالية في المصارف الإسلامية.

ب. ومطلوبات مالية لأغراض الاتجار.

ويتم تقدير القيمة العادلة بموجب أسعار الإغلاق في سوق نشطة وهو التقدير المناسب والملائم لها، وفي حالة عدم توفر أسعار سوقية يتم استخدام أسلوب تقدير يعتمد بشكل رئيسي على أسعار السوق أو على قيمة التدفقات النقدية المستقبلية أو نماذج تسعير. ومن جانب آخر يحدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) الأسس المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الموجودات المالية التي يتم حيازتها لأغراض التحوط على النحو التالي:<sup>١</sup>

أ. **تحوط القيمة العادلة:** يؤخذ التغيير في الموجودات والالتزامات المتعلقة به إلى بيان الدخل.

ب. **تحوط التدفقات النقدية:** يؤخذ التغيير إلى حقوق الملكية لحين تحققه.

ج. **تحوط صافي الاستثمار الخارجي:** يؤخذ التغيير إلى حقوق المساهمين لحين التخلص من الاستثمار، وعندها يؤخذ التغيير إلى بيان الدخل، لأن التحوط في الأسعار الفوائد يعد تحوطاً للقيمة العادلة.

٢. **الاستثمارات العقارية:** يتم إظهارها بالقيمة العادلة ويؤخذ التغيير في القيمة العادلة إلى بيان الدخل (علمًا بأنه يسمح بإظهارها بالكلفة بعد الاستهلاك مع الإفصاح عن قيمتها العادلة بتاريخ البيانات المالية). حيث تم إصدار معيار المحاسبة الدولي 40 العقارات الاستثمارية من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في أبريل 2000، وضرورة اعتماد مبدأ الكلفة عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٤٠ المتعلق بالاستثمارات العقارية مع مراعاة

<sup>١</sup> جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الأردنيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ٢٠٠٩، ص ١٩٨٣.

الإفصاح عن القيمة العادلة ضمن الإفصاحات حول القوائم المالية بحيث يمكن للمصارف الإسلامية استعماله، إذ إن هذا المعيار<sup>١</sup>

أ. يحدد قواعد المعالجة المحاسبية للاستثمارات العقارية والإفصاحات المتعلقة بها.

ب. يتم تطبيق هذا المعيار على الاعتراف بالاستثمارات العقارية وقياسها والإفصاح عنها.

ج. يطبق هذا المعيار على الاستثمارات العقارية المحتفظ بها بموجب عقد إيجار تمويلي بالنسبة للمستأجر وعلى قياس الاستثمارات العقارية المؤجرة بموجب عقد إيجار تشغيلي بالنسبة للمؤجر.

ثانياً: تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في المصارف الإسلامية.

نصت الفقرة (٧٨) من المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٢) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية على أن: " معلومات القيمة العادلة واسعة الاستخدام في الأغراض التجارية لتحديد الوضع المالي العام للمشروع وفي اتخاذ قرارات حول أدوات مالية منفردة، كما أنها مفيدة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية حيث أنها، في كثير من الأحيان، تعكس تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات. وتمكن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالباً الخصائص الاقتصادية نفسها بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو شراؤها ومن قام بذلك وتوفر القيمة العادلة أساساً محايداً لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال عن طريق توضيح

<sup>١</sup> المرجع نفسه، ص ٢٢٩.



تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بأصول مالية وتكبد الالتزامات المالية أو الاحتفاظ بها أو سدادها. وعندما لا يظهر المشروع الأصل المالي أو الالتزام المالي بالقيمة العادلة في الميزانية العمومية فإنه يقوم بتوفير معلومات القيمة العادلة من خلال إفصاح إضافي<sup>١</sup>.

كما أن العديد من الدراسات<sup>٢</sup> أكدت على أن بيانات القيمة العادلة تقدم قوة تفسيرية أكبر من بيانات التكلفة التاريخية وذلك في ظل بعض الأوضاع الخاصة بنوعها فيما يلي:

يذكر (الهاوي، ٢٠٠٣م) بأوجه القصور المأخوذة على القوائم المالية المعدة وفقا للتكلفة التاريخية من حيث عدالة التمثيل للمركز المالي الحقيقي الذي تعكسه القوائم المالية، مشيراً في الوقت نفسه إلى عدم إمكانية اتخاذ أي قرار استثماري دون توفر معلومات محاسبية مناسبة لاتخاذ قرار الاستثمار الرشيد.

وتوصل (المغيولي، ٢٠٠٣م) إلى أن زيادة ملاءمة معلومات القوائم المالية لمتخذ القرار من خلال زيادة استخدام القيم الجارية (العادلة) قد يكون مصحوباً بنقص في مصداقيتها، الأمر الذي يستوجب تعزيز معلومات القوائم المالية المعدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بمعلومات تكميلية تعد وفقاً للقيم الجارية (العادلة) مما يزيد من خاصية الملاءمة (Relevance) للمعلومة وفي الوقت نفسه يحافظ على خاصية المصداقية (Reliability).

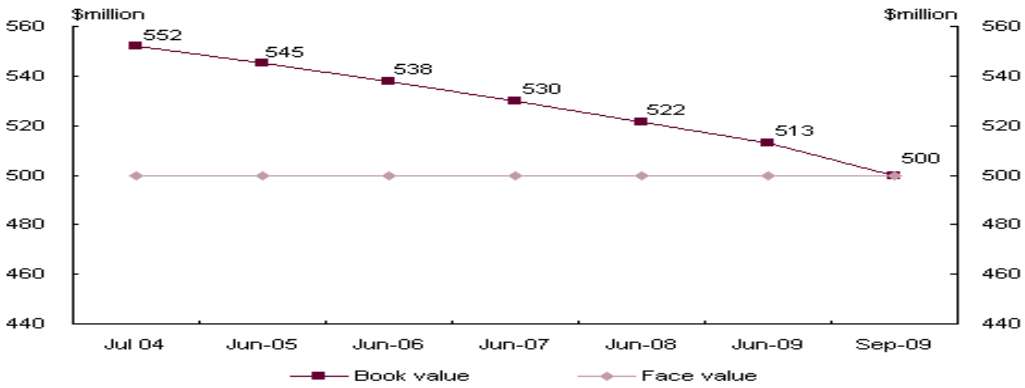
<sup>١</sup> وليد زكريا صيام. أثر تطبيق القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع: " القيمة العادلة والإبلاغ المالي " جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، المملكة الأردنية الهاشمية، أيام ١٣ - ١٤ سبتمبر ٢٠٠٦م، ص ٥.

<sup>٢</sup> المرجع نفسه، ص ٦-٧، بتصرف.

وبين ( خليل، ٢٠٠٣م) أهمية المعلومات المحاسبية مصدراً رئيساً للمعلومات لمتخذي القرارات الاقتصادية المختلفة، موضحاً أن تعدد مستخدمي المعلومات المحاسبية واختلاف طبيعة استخداماتهم لها قد أدى إلى ضرورة تنوع الخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية للوفاء بمتطلبات الأطراف المختلفة، مثل: الملاءمة (Relevance)، والتوقيت الملائم، وإمكانية التحقق (Verifiability)، والموضوعية (Objectivity)، وعدم التحيز (Unbiased)، والموثوقية وإمكانية الاعتماد (Reliability)، والاكتمال (Completeness)، والوضوح (Clarity). كما أوضح أن لتعدد الخصائص أثر كبير في تطور الكثير من المفاهيم والمبادئ المحاسبية. فخصائص المعلومات المحاسبية عموماً هي نتاج تفاعل المبادئ والقواعد المحاسبية المطبقة في الواقع العملي، حيث تعكس مضمون هذه المبادئ والقواعد، وتعكس أيضاً العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على اختيار الإدارة للسياسات والمبادئ المحاسبية، وتوصل ( الصيخ، ٢٠٠٥م) إلى محدودية درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية في ظل التضخم إذا كانت معدة وفقاً للتكلفة التاريخية، مؤكداً على عدم صلاحية مبدأ التكلفة التاريخية في إعداد البيانات المالية في ظل التضخم وضرورة التوجه نحو استخدام طرق تتضمن تعديلاً يعكس آثار التضخم وتأخذ في الحسبان التغير في المستوى العام للأسعار.

١. مقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة: AOFM إحدى الشركات الأسترالية التي تستخدم التكلفة التاريخية لتقييم أصولها وخصومها المالية، بما فيها المشتقات، ويستعمل العائد الثابت لقياس الأداة المالية خلال مدة حياتها، بغض النظر عن حركات العائد في السوق. هذه الشركة أصدرت في ١ يوليو ٢٠٠٤ سند قيمتها ٥٠٠ مليون

دولار، بمعدل فائدة ثابت ٧,٥ بالمائة، تُستحق في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٩، وسعر السند في السوق ٥٥٢ مليون دولار بمعدل فائدة ٥,٦٥ بالمائة، يتضمن ١١ مليون دولار فائدة مستحقة فيما يخص القسيمة المقبلة على السند ( ١٨,٧٥ مليون دولار في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٤ ). الرسم البياني التالي يبين لنا الميزانية باستخدام المعلومات على أساس التكلفة التاريخية. الشكل رقم (١): البيان الذي يمثل الميزانية باستخدام المعلومات على أساس التكلفة التاريخية.

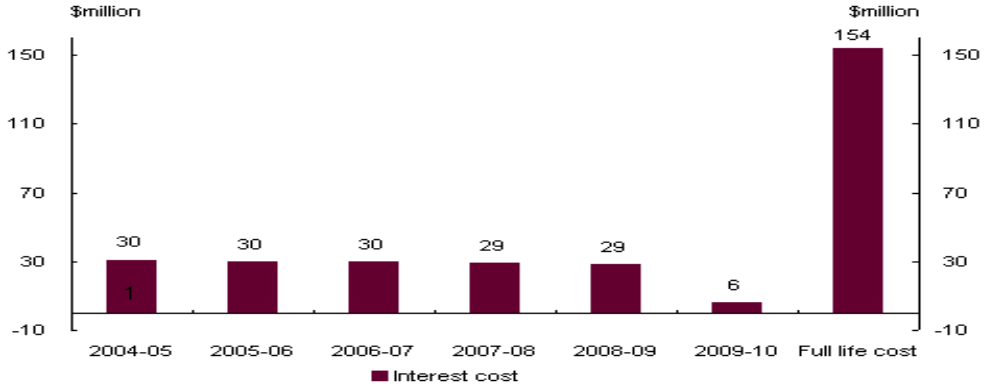


**المصدر:** هوام جمعة، مدى ملاءمة القيمة العادلة للتقرير المالي، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول: "المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة عنابة، نوفمبر ٢٠٠٧، ص ١٢.

ويتضح من الشكل رقم (١) أن التكلفة التاريخية للسند تبدأ في النقصان على الرغم من ثبات العائد من قيمة الإصدار من ٥٥٢ مليون إلى ٥٠٠ مليون عند استحقاقها، وهذا راجع إلى عامل مرور الزمن.

أما الرسم التالي فهو يتعلق بتكلفة خدمة الدين باستخدام التكلفة التاريخية، حيث نتج عن استخدام التكلفة التاريخية فائدة متوقعة ومرنة للسند (٣٠ مليون دولار كل سنة مالية).

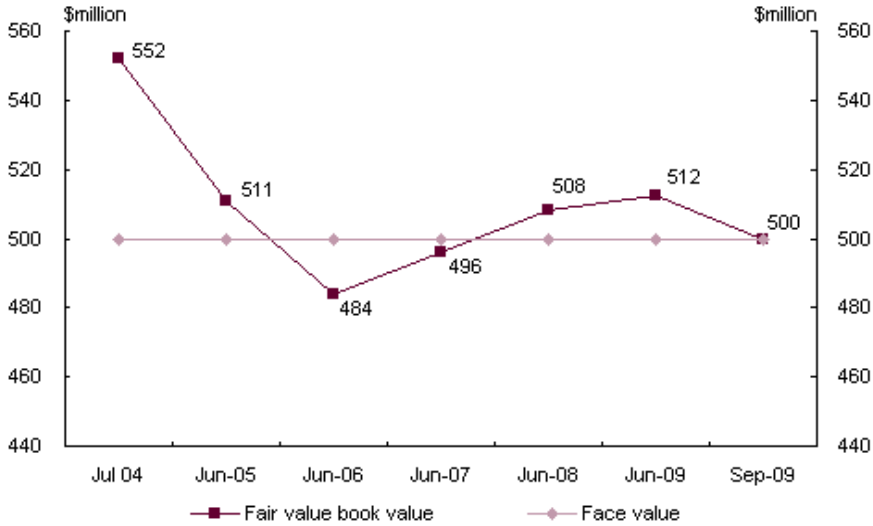
### الشكل رقم (٢): البيان الذي يمثل تكلفة خدمة الدين باستخدام التكلفة التاريخية.



المصدر: هوام جمعة، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

إن التقييم على أساس القيمة العادلة كما سنرى من خلال الرسم البياني التالي يعطي نتائج غير متوقعة ومتغيرة، فمعدل الفائدة للسند يتغير من سنة لأخرى، وإذا افترضنا أن المعدل في نهاية يونيو من كل سنة هو ٧,٥% في ٢٠٠٥، و٩% في ٢٠٠٦، و٨% في ٢٠٠٨، و٦% في ٢٠٠٩ على التوالي، وأن التغير في المعدل من سنة لأخرى هو من ٥٠ إلى ٢٠٠ نقطة، أجال الأداة المالية هو محدد لحساسية سعرها للتغيرات في معدل الفائدة، وكلما كان الأجل طويلاً كانت الحساسية أكبر (في مثالنا أجل السند هو حوالي ٥ سنوات من تاريخ إصداره).

## الشكل رقم (٣): التقييم على أساس القيمة العادلة.



المصدر: هوام جمعة، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

نلاحظ من البيان السابق انخفاض في القيمة العادلة بمبلغ ٤١ مليون دولار، وهذا راجع إلى عنصرين:

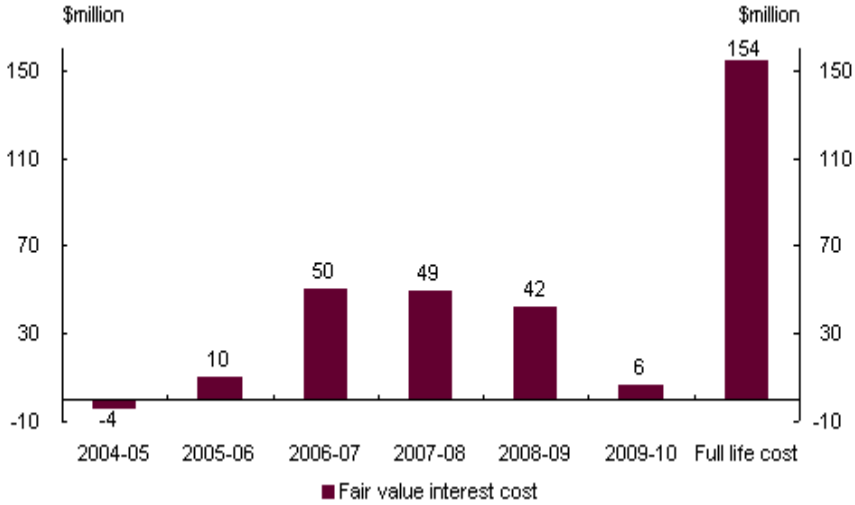
- التدني - Amortization - ب ٧ مليون دولار بسبب العامل الزمني.
- إعادة تقييم العائد - انخفاض ب ٣٤ مليون دولار بسبب زيادة العائد في السوق.

وإن استخدام مبدأ التكلفة التاريخية أساساً للقياس يعترف فقط بالتدني عند تحديد قيمة السند، في حين أن التقييم على أساس القيمة العادلة يعترف بالعنصرين. أما الرسم التالي فهو يتعلق بتكلفة خدمة الدين، حيث نلاحظ أن الفائدة تتغير كذلك وغير متوقعة عند استخدام القيمة العادلة أساساً للقياس، فمثلاً كان العائد على

السند ٤ مليون دولار في مايو ٢٠٠٤، في حين أن تكلفة خدمة الدين هي ٥٠ م دولار في يوليو ٢٠٠٦.

إن إعادة تقييم العائد يمثل التكلفة / العائد على امتلاك فائدة في محيط متغير الفائدة، وإن العائد المحقق في مايو ٢٠٠٤، على السند يعود إلى الزيادة في معدلات الفائدة (علاقة عكسية بين العائد والسعر). أما في يوليو ٢٠٠٦، فإن مصروف الفائدة الناتج من الاستمرار في الامتلاك يرجع إلى انخفاض في معدلات الفائدة.

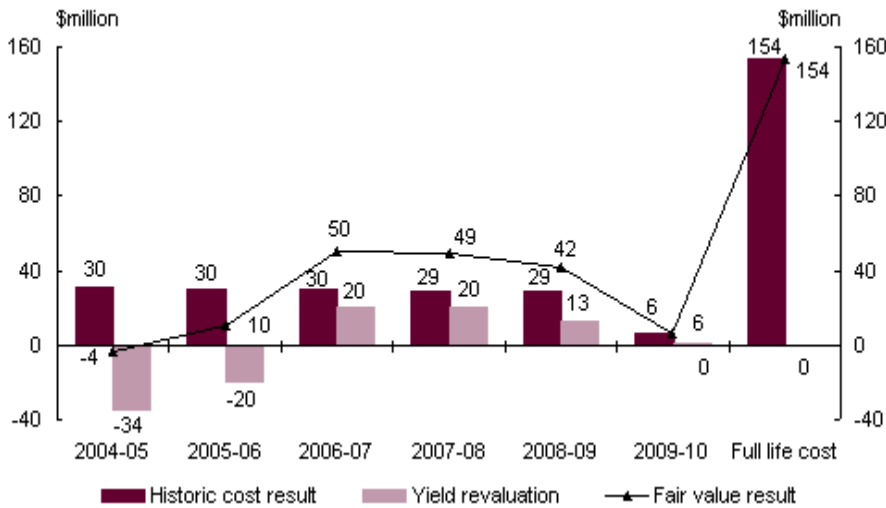
#### الشكل رقم (٤): البيان الذي يمثل تكلفة خدمة الدين باستخدام التكلفة التاريخية.



المصدر: هوام جمعة، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

أما الرسم البياني التالي فهو يمثل مقارنة بين المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية والمحاسبة على أساس القيمة العادلة بالنسبة لعبء الفائدة.

الشكل رقم (٥): مقارنة بين المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية والمحاسبة على أساس القيمة العادلة بالنسبة لعبء الفائدة.



المصدر: هوام جمعة، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

إن تكلفة خدمة الدين سوف تكون متساوية تحت الطريقتين المحاسبتين، لكن الاختلاف المحاسبي في العائد قد ينشأ عادة من دورة محاسبية إلى أخرى، وفي إستراتيجية إصدار أو امتلاك إلى غاية استحقاق الأداة سيكون الأثر مساويا للصفر، لكن أثر إعادة التقييم سوف يكون واضحا إذا قررت الشركة التنازل عن الأداة قبل الاستحقاق، فقد تلجأ إلى استرداد الأداة لغرض تحقيق الربح وإعادة هيكله الدين.. إلخ.

وفقا لذلك، فالمقياس الملائم لتكلفة خدمة الدين لتقييم الأداء هو منفصل عن أهداف الذمة المالية للشركة، فهي تعتبر أن التكلفة التاريخية هي أكثر ملاءمة لأغراض الإصدار ووظائف الإدارة، أما القيمة العادلة فهي أكثر ملاءمة للمنظمات التي تركز على

المتاجرة قصيرة المدى وناتج الربح، فهي تربط النتيجة بمعدلات السوق الجارية وتمحي أثر الأحداث للسنوات الماضية من دخل السنة الجارية. كذلك فالمعلومات على أساس القيمة العادلة هي ذات منفعة لمستخدمي القوائم المالية، فهي تسهل تقييم التعرض إلى الخطر المالي مثل حساسية معدل الفائدة وخطر القرض.

أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فيمكن الاستفادة من خصائص نموذج القيمة العادلة ولكن لا بد من مراعاة المبادئ الشرعية لتطبيق هذا النموذج وتطبيق ما يمكن أن يتوافق مع المعايير الشرعية.

أ. علاقة محاسبة القيمة العادلة وجودة التقارير المالية: أعلن مؤخراً مجلس معايير المحاسبة الدولي "IASB" ومجلس المعايير المحاسبة المالية "FASB" عن تشكيل مجموعة استشارية عليا شملت عدداً من الأعضاء من فئات المستثمرين، والمراجعين، ومستخدمي القوائم المالية، وقد أنيط بهذه اللجنة مهام تحديد القضايا المتعلقة بإعداد القوائم التقارير المالية في ظل الأزمة المالية وتم تشكيل المجموعة بهذا الشكل كي تضمن أن قضايا إعداد التقارير المالية في ظل الأزمة المالية العالمية تناقش بشكل منسق على مستوى رفيع جداً، وأن كلاً من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية سيلتزم بتوصياتها التزاماً كاملاً، وهدفت هذه المجموعة إلى تحقيق هدفين هما:<sup>١</sup>

---

<sup>١</sup> شنوف شعيب، دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم للملتقى العلمي الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية والدولية والحوكمة العالمية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ٢٠-٢١ أكتوبر ٢٠٠٩، ص ٨، بتصرف.



- أ. تطوير معايير عالمية لإعداد قوائم وتقارير مالية تتمتع بدرجة عالية من الشفافية.
- ب. إعداد الآليات ودلائل الإرشاد المناسبة للتطبيق.

هذا وقد أكدت إحدى الدراسات (DIFABIO, 2009) أنه يجب الاستمرار باستخدام معايير القيمة العادلة وبشكل مكثف وبغض النظر عن أي أزمات، وخصوصاً أن لها دوراً لا يستهان به في إضفاء الشفافية على معلومات القوائم المالية، وتم الاستشهاد بهذه الحقيقة على نتائج الاستفتاء الذي أجري من قبل اتحاد المستثمرين العالميين لـ ٥٩٧ مستثمراً، أشار إلى:<sup>١</sup>

- أ. أن ٧٩% من المستثمرين لا يؤيدون وقف التعامل بمعايير القيمة العادلة.
- ب. أن ٨٥% من المستثمرين يعتقدون أنه في حالة إيقاف استخدام معايير القيمة العادلة فسوف يكون لذلك أثر مباشر على تدني الثقة في جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية.

كما أكدت دراسة (شونوف شعيب، ٢٠٠٩) على أهمية الاعتماد على عدد محدود من المؤشرات المحاسبية التي تتميز بالملائمة مع التركيز على القدرة التنبؤية للمعلومات الناتجة عن تلك المؤشرات، والقدرة على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوافر في العديد من النسب المحاسبية الأخرى بحيث يمكن الاستعانة بنسب محددة عند تقييم قطاع صناعي معين بدلاً من استخدام عدة نسب لتحقيق الغرض نفسه. وأكدت الدراسة على أنه يجب السعي في ظل الأزمة المالية العالمية إلى بناء نموذج كمي تنبؤي يتوافق مع متطلبات

<sup>١</sup> سيد عبد الفتاح صالح حسين، تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية، "مجلة الفكر المحاسبي"، جامعة عين شمس، مصر، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠٠٩، ص ٥١٣.

سوق الأوراق المالية ويتلاقى مع أوجه القصور التي شابت بناء النماذج الكمية المماثلة والواردة بالفكر المحاسبي المعاصر، وخاصة في مجال التحليل المالي المتقدم.

وركزت الدراسة على مقومات هذا النموذج بحيث يعتمد على تحليل القوائم المالية من خلال عدد من النسب المالية التي يعتمد عليها هذا النموذج حيث تتضمن بعض النسب المحاسبية التي تشير إلى مدى تعرض الشركات المساهمة للأزمات المالية، وخاصة تلك الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية. ومن أهم هذه النسب ما يلي:

أ. نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية، وانخفاض النسبة يقترن بوجود أزمة مالية.

ب. نسبة حقوق الملكية إلى رأسمال المدفوع، وزيادة النسبة يفصح عن وجود أزمة مالية.

ج. نسبة الربح من العمليات الأخرى إلى صافي الربح الكلي، وترتفع هذه النسبة في أوقات الأزمات المالية.

كما أشارت دراسة (SILVEERS, 2009) إلى تبني مجلس المعايير المحاسبة الدولية ما يعرف بمفهوم القيمة السوقية للقيمة العادلة، وهي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف التعامل ممن لديهم الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق، وتكون المعاملات في ظل منافسة حرة بما يحقق خاصية الملائمة، وفي هذه الحالة تكون القيمة العادلة المقياس الأكثر ملاءمة، وهذا يعني أن معايير التقارير المالية الدولية IFRS تتضمن عملية الاعتراف بالأصول والخصوم التي تقاس مبدئياً على أساس التكلفة التاريخية ثم يعاد قياسها والاعتراف بها على أساس القيمة العادلة. فإذا أمكن تحديد القيمة العادلة للأصول والخصوم بدرجة كافية من الملاءمة فإن ذلك يعد أمراً جوهرياً في ظل مفهوم الدخل الشامل، حيث إن

أي تعديل في القيمة العادلة سوف يترجم مباشرة إلى أرباح أو خسائر في تقييم أداء المؤسسة<sup>١</sup>.

وناقشت دراسة أخرى (Greuning, 2009) أهمية معايير التقارير المالية الدولية بالنسبة للمستثمرين والمقرضين، حيث ينصب اهتمامهم على تقدير صافي قيم التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة. وتكون المعلومات الناتجة عن نموذج القيمة العادلة أكثر ملائمة لما تملكه من قدرة تنبؤية أعلى عند تقدير تلك القيم<sup>٢</sup>.

كما أيدت دراسة (خالد حسين، ٢٠٠٩) قياس بنود القوائم المالية على أساس القيمة العادلة حيث أنها المقياس الأكثر ملائمة لتقارير عن قيم الأصول والخصوم التي يتم تداولها من قبل المؤسسة، وأن القيمة العادلة للأصول التي تملكها المؤسسة أو المتاحة للبيع هي القيمة الملائمة. بالرغم من أن الدراسة تضمنت تساؤلاً عن معنى تقييم المؤسسة وفقاً للتغيرات في قيم الأصول والخصوم التي لا تنوى المؤسسة الاتجار بها<sup>٣</sup>.

ويمكن أن نعرض استكمالاً لتوكيد العلاقة بين محاسبية القيمة العادلة وجودة التقارير من خلال عرض علاقة محاسبية القيمة العادلة بأهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية الواجب توافرها في التقارير المالية كما يتضح من الجدول التالي:

<sup>١</sup> المرجع نفسه، ص ٥١٤ - ٥١٥.

<sup>٢</sup> المرجع نفسه، ص ٥١٦.

<sup>٣</sup> المرجع نفسه، ص ٥١٦.

الجدول رقم (٣): علاقة محاسبة القيمة العادلة بأهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية

الخصائص	الملاءمة	الموثوقية	الثبات	القابلية للمقارنة
نموذج القيمة العادلة	١. يقصد بها ملاءمة المعلومات للتوقيت المناسب أو التنبؤ بالمستقبل أو التقييم الارتدادي وإمكانية التحقق من التوقعات. ٢. تطبق معلومات القيمة العادلة بشكل أوسع في النشاط التجاري لتحديد الوضع المالي للمشروع وفي اتخاذ قرارات حول أدوات مالية منفردة، كما أنها ملائمة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي المعلومات المالية فهي تعكس تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لهذه	١. يقصد بها نوعية المعلومات المحاسبية التي يجب أن تتوفر فيها ثلاثة سمات هي القابلية للتحقق والصدق والحياد، ٢. وبمطابقة خصائص الموثوقية على المعلومات المحاسبية التي توفرها القيمة العادلة يلاحظ أنها تتحقق بشرط توافر مقومات الأسواق النشطة لكافة العناصر المحاسبية، ٣. وعلى الجانب الآخر يمكن القول إن هناك الكثير من عناصر الأصول والالتزامات ليس لها سوق نشطة، الأمر الذي يجعل تقديرات القيمة العادلة ذاتية مما يزيد عدم دقة التقارير المالية وجودتها وتفقد معها الموثوقية بأركانها الثلاثة لاعتمادها على التقدير الشخصي.	٣. يقصد بها تطبيق المؤسسة المعالجات المحاسبية على الحدث نفسه من فترة لأخرى، ولا يمنع من تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدم من فترة لأخرى إذا ثبتت أفضلها وملاءمتها بشرط الإفصاح عن طبيعة ومبررات هذا التغيير وأثره على القوائم المالية. ٤. وبالتطبيق على محاسبة القيمة العادلة يلاحظ تعدد نماذج أو مداخل تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات. فمن تكلفة الإحلال إلى صافي القيمة الحالية	١. يقصد بها قابلية المعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة معينة للمقارنة بمعلومات مماثلة عن مؤسسة أخرى مماثلة في الفترة المالية نفسها أو على مستوى المؤسسة نفسها لعدد من الفترات المالية. ٢. ترتبط خاصية الثبات

<p>والقابلية للمقارنة، فهما وجهان لعملة واحدة. وبما أن المعلومات المحاسبية عن القيمة العادلة تفتقر للثبات فهي بذلك تفتقد القابلية للمقارنة، وذلك بسبب تعدد نماذج تقديرات القيمة العادلة لعناصر الأصول والالتزامات المالية، ونتيجة تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة</p>	<p>وصافي التدفقات النقدية المستقبلية إلى غير ذلك مما يجعل طرق القياس متنوعة، كما أن تطبيق النموذج المختلط لا يؤدي إلى تحقيق خاصية الثبات.</p>		<p>الأدوات. ٣. عدم ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في ظل التضخم إذا كانت معدة وفقا لأساس التكلفة التاريخية، ويعد هذا الأساس غير صالح. ولذلك يتم التوجه إلى القيمة العادلة حيث يتم الاستعانة بطرق تتضمن تعديلاً يعكس آثار التضخم وتأخذ في الحسبان التغير في المستوى العام للأسعار.</p>
--	---	--	---

للأداة المالية				
وخاصة عند				
تعدد أساليب				
التقييم				
المستخدمة.				

وفي ضوء ما سبق يرى الباحث أن تطبيق القيمة العادلة بصفته مبدأً عاماً للتقييم يطرح العديد من المشاكل في مجال التطبيق ويشير الجدل على الرغم من المزايا النوعية للتقييم بالقيمة العادلة، حيث تنتج بشكل عام ملاحظات استنتاجية ترجع إلى الانتقادات الموجهة النابعة من نقص الدراسات التجريبية، كما أن إدخال هدف التقييم في الفكر المحاسبي يطرح تساؤلات قانونية عن مدى موضوعية الطرق المحاسبية في التقييم ويلح على ضرورة وضع إطار فلسفي فكري، وهذا راجع إلى فعالية السوق المالية بصفتها فرضية للعمل.

١. **التطبيق التجريبي الميداني لملاءمة القيمة العادلة:** نشر بيان (FASB) في عام ١٩٧٨ بيان المفاهيم رقم (١) مبيناً بأن الهدف الرئيس للتقرير المالي يقع في تزويد معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات. وقد وضع هذا تعيراً في اتجاه وضع المعايير المحاسبية، كما أن النشرة رقم (٢) قد أضافت "الملاءمة والموثوقية" (Relevance & Reliability) على أنهما الصفتين النوعيتين الأكثر أهمية للمعلومات المحاسبية لتكون مفيدة. وتكون المعلومات المحاسبية موثوق بها إذا كانت قابلة للصحة والتحقق، ومحايدة، ولديها تمثيل صادق وأمين. ونلاحظ من هذا التعريف بأن التكلفة التاريخية ليست ملائمة وليست ذات صلة -ليست في الوقت المناسب -وغير موثوق بها - قابلة للصحة والتحقق، ولا تمثل بصدق الأحداث أو العمليات الجارية-. إن القيمة العادلة في التطبيق الجاري لـ

(FASB) تتطلب استخدام القيمة السوقية -إن وجدت- أو معلومات السوق - المدخلات- لاحتساب التقدير. وهذه محاولة لجعل القيمة العادلة موثوق بها إلى أكثر حد ممكن. ومع ذلك، فإن معارضي القيمة العادلة استمروا في انتقاد فقدان هذه القيمة للموثوقية عندما لا توجد قيمة سوقية. وأما بالنسبة للملاءمة، فيمكن أن تكون القيمة العادلة ذات صلة وملائمة في الوقت المناسب.

وبناء على ما تم تناوله سابقاً، فإن الإبلاغ المالي الفاعل يجب أن يحقق عدة أهداف واسعة، حيث يجب أن يساعد المستثمرين والدائنين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية الحاليين والمستقبليين على أمور عديدة، منها:

- اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية الرشيدة.
- تقييم التدفقات النقدية المتوقعة.
- تقييم التقرير عن موارد المشروع والالتزامات على هذه الموارد والتغيرات التي طرأت عليها.
- تقييم التقرير عن الموارد الاقتصادية والالتزامات وحقوق الملكية.
- تقييم التقرير عن أداء المشروع وأرباحه.
- تقييم السيولة واليسر وتدفق الأموال.
- تقييم وصاية الإدارة والأداء.
- شرح وتفسير المعلومات المالية.

ولقد تم تطبيق ترجمتين مختلفتين في السبعينات من القرن الماضي للتكلفة الجارية لبعض الشركات المساهمة العامة الكبرى، ولكن هذه التجربة المبكرة للتكلفة الجارية تبين بأنه ليس لها صلة أو ملاءمة للمستخدمين المقصودين للبيانات المالية.



وفي عام ١٩٧٢ تغير الموقف بهيئة الأوراق المالية الأمريكية، فقد تغير الموقف بالهيئة لصالح استخدام طريقة أكثر ملاءمة - غير التكلفة التاريخية - . وفي عام ١٩٧٦ أصدرت (SEC) Accounting Series Release (ASR 190) بيانات تطلب فيها الإفصاح عن تقدير للتكاليف الاستبدالية للأصول العينية الموجودة في المؤسسة. كما أن (FASB) أصدر بعد ذلك النشرة رقم ٣٣ مطالباً الإفصاح عن التكلفة الجارية للأصول العينية في تقارير، وذلك باستخدام أسعار قياسية لتعديل التكلفة التاريخية الأصلية للأصل بالنسبة للتضخم. وبعد أن أصبح كل من FASB 33 and ASR 190 ساري المفعول حاولت عدة دراسات ميدانية تقييم ملاءمة متطلبات الإفصاح، حيث وجد بعض الباحثين دليلاً يقترح بأن للتكلفة الجارية محتوى معلومات إضافية تزيد عن تلك التي تزودها التكلفة التاريخية في بعض الصناعات. ومع ذلك، فإن الدليل من معظم بحوث ميدانية أخرى اقترحت غير ذلك، حيث جادلوا بأن استخدام التقديرات المبنية على أساس الأرقام القياسية للتكلفة الجارية لا تقدم معلومات إضافية للسوق لأن مستخدم البيانات يستطيع الحصول على مثل هذه المعلومات قبل نشر البيانات المحاسبية.

لذلك يمكن القول إن نموذج محاسبة القيمة العادلة له أثر إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وخاصة خاصية الملاءمة. لذلك يمكن استفادة المصارف الإسلامية من تطبيق هذا النموذج بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

### المحور الرابع: نتائج الدراسة وتوصياتها

لعل أكثر ما تشكو منه المحاسبة هو كثرة الطرق والسياسات وتعدد البدائل والنماذج المحاسبية التي وإن نظر إليها على أنها تحقق التنوع والتنوع، بحيث تختار كل مؤسسة ما يرون لها من بدائل ومبادئ المحاسبية المتعارف عليه والمقبولة قبولا عاما، وما يناسب حجمها وظروفها وطبيعة أعمالها والبيئة المحيطة بها، إلا أن ذلك يعتبر من عيوب المحاسبة التي قد تتسبب في الإفصاح عن معلومات مالية مضللة قصدا أو عن غير قصد. ورغم جاذبية منهج القيمة العادلة إلى أنه قد يكون من الصعب القول إن هذا المنهج قد قدم برنامجا متكاملًا في مجالات الاعتراف والإفصاح المالي، كونها تعاني من بعض العيوب، منها:

١. إن القيام بالتقديرات والتقييمات المترتبة على اتباع مفهوم القيمة العادلة إذا لم يتوفر سوق لبعض البنود سيتطلب بذل جهود كبيرة، وتحمل مصاريف إضافية تؤدي إلى رفع التكلفة، مما قد لا يعود على المؤسسة بعائد يتناسب مع التكلفة الإضافية.
٢. إن القيام بالمهمات المطلوبة وفق متطلبات مفهوم القيمة العادلة تتطلب فترة زمنية أطول لجمع البيانات وإعداد القوائم المالية، مما قد يؤدي إلى تأخير إعداد هذه القوائم وما يترتب على ذلك من عدم استيفاء لبعض متطلبات الإفصاح، أو الاشتراطات المطلوبة من الجهات الرسمية والقانونية، وتأخير وصول معلومات إلى مستخدمي البيانات المالية.
٣. إن القيمة العادلة وهي تقدم البديل لمبدأ التكلفة التاريخية، أبرزت مفاهيم متعددة لحل إشكالية واحدة، وساهمت بالتالي في زيادة البدائل وتنوع الحلول بدلا من الاقتصار على مفهوم واحد يساعد على التوحيد.

وإن من سمات الاقتصاد الناجح انفتاحه في المعلومات وإشاعته للمعرفة، لأن الشفافية في المعلومات هي قوة لتطوير الاقتصاد، وتحديد مواطن الضعف أو القوة فيه وحائل دون تفاقم الفساد، ولا يمكن للمعرفة أن تتوفر إلا من خلال المعلومات المالية، ولا يمكن للمعلومات المالية أن تكون ذات فائدة إلا إذا توفرت معايير محاسبية مناسبة لإعدادها، لتكون مكتملة ودقيقة. ولا شك أن محاسبة القيمة العادلة تنهض من مستوى التقرير المالي من مجرد معلومات مالية تاريخية عليها مأخذ إلى معلومات مالية حديثة تعكس الوقائع الاقتصادية وتستشرف المستقبل بدلاً من تسجيل الماضي. إن هذا المستوى الرفيع من التقرير يتيح لمستخدمي البيانات المالية في المجتمع من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على هدى من معلومات موضوعية تستند إلى الحقائق، ويساعد هذا الأمر على أن يحقق التقرير المالي العام أهدافه وهي تلبية حاجات ومتطلبات الأطياف العديدة في المجتمع بشكل عام والمشاركين في الأسواق المالية بشكل خاص.

لذلك يمكن للمصارف الإسلامية مواكبة التغيرات الحادثة على هذا المستوى والاستفادة من هذا النموذج الجدير بالتطبيق مع مراعاة الجوانب الشرعية في تطبيقها والاستفادة من أهم المزايا لمحاسبة القيمة العادلة التي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية والمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

١. نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة المتواضعة يمكن أن نخلص إلى مجموعة من النتائج، نوجزها في النقاط التالية:

- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة تقتضي الاهتمام بتطوير أداء العاملين مهنيًا، من خلال الاهتمام بالتأهيل المهني للعاملين في الإدارات، وبخاصة معدي التقارير المالية، وذلك من خلال عقد دورات تدريبية متخصصة في المعايير المحاسبية، وبشكل خاص المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة.

- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى إظهار نتائج كانت أكثر واقعية حول إظهار الأداء المالي للمصارف الإسلامية فضلاً عن أثرها في إضفاء الثقة على القوائم المالية.
- إن استخدام محاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى سلامة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم والتقارير المالية.
- هناك تفاوت في الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة خاصة من الجهات المسؤولة عن مراجعة البيانات المالية في الدول العربية قبل إصدارها في التأكيد من كفاية الإفصاحات والتزام المؤسسات بصفة عامة والمصارف بصفة خاصة بقواعد الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية.
- عدم وجود معايير محددة كافية لتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة قد يخلق مشاكل للمدققين والجهات الإشرافية وخاصة الأدوات المالية داخل المصارف الإسلامية في ظل غياب أسواق مالية إسلامية.
- توفر القيمة العادلة أساساً محايداً لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأعمال.
- يمكن تحديد القيمة العادلة لأصل مالي أو التزام مالي باستخدام طريقة من عدة طرق مقبولة بشكل عام.
- القيمة العادلة توفر أساساً أفضل للتنبؤ، حيث إنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية.
- إن التقرير عن جميع الأصول بالقيمة العادلة سوف يسمح للتأثيرات الاقتصادية أن تعكس بشكل أفضل دخل الفترة الجارية دون أن يتطلب ذلك تطبيق - تنفيذ -

نموذج تحوط محاسبي معقد لتقليل الاختلاف في التقرير لنموذج القياس المختلط حيث تقاس بعض الأصول والالتزامات المالية التي يتم التقرير عنها بالقيمة العادلة وبعضها الآخر بالتكلفة التاريخية.

- إن واضعي معايير المحاسبة يدعون أن التقدم الحديث في التكنولوجيا والخبرة حتى لو كانت الأصول ليس لها أسعار سوقية يمكن ملاحظتها-أو ليست متوفرة-تسمح لكثير من القيم العادلة أن يتم تقديرها بموثوقية باستخدام تقنيات تدمج مبادئ تسعير سوق رأس المال مع المعلومات حول ظروف السوق الجارية.

٢. التوصيات: في النهاية، فإن للقيمة العادلة انعكاسات جيدة جدا على المعلومات المحاسبية وعلى الاقتصاد برمته، ويمكن تطبيق نموذج القيمة العادلة في المصارف الإسلامية إن توفرت عدة أمور، ويمكن تقسيم التوصيات إلى توصيات ذات علاقة بالجهات الرقابية في المصارف أو المحاسبية وأخرى ذات علاقة بالمصارف الإسلامية والمستثمرين.

#### أ. توصيات ذات علاقة بالجهات والرقابية في المصارف أو المحاسبية:

- الحاجة إلى توفر الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي تتمكن المصارف الإسلامية من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية.
- وضع قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات المصارف المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.
- العمل على ترسيخ ثقافة محاسبة القيمة العادلة من خلال إصدار الدول العربية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معياراً خاصاً بذلك يتلاءم مع الواقع

الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية، بحيث تتضمن تحديد طرق واضحة حول آلية قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

### ب. توصيات ذات علاقة بالمصارف الإسلامية والمستثمرين:

- ضرورة ترسيخ مفهوم تطبيقات محاسبة القيمة العادلة وخصائصها وطرق قياسها لدى العاملين في مجال المحاسبة، خاصة الأدوات المالية.
- لا بد من تحقيق أهداف البيانات المالية بشكل أفضل من خلال زيادة مستوى الإفصاح الفعلي بشكل عام، عن طريق تحسين نسبة الالتزام بقواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة، وبشكل خاص:

✓ الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

✓ الاستثمارات العقارية.

✓ مخاطر الأدوات المالية.

✓ الموجودات غير الملموسة.

✓ والموجودات الأخرى.

- توجيه البحوث والدراسات لتناول هذا الموضوع في ظل ندرة الدراسات التي تناولت القياس المحاسبي في المصارف الإسلامية بصفة عامة، ومحاسبة القيمة العادلة بصفة خاصة.

- توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة وخاصة من الناحية الشرعية لتمكين المصارف الإسلامية استخدام المزايا التي تتمتع بها محاسبة القيمة العادلة والاستفادة منها.